دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الإدارة العامة والتنمية بدولة قطر خلال عقدين
المصدر:	مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية
الناشر:	جامعة الكويت - مجلس النشر العلمي
المؤلف الرئيسي:	الكبيسى، عامر خضير
المجلد/العدد:	س 7, ع 28
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1981
الشهر:	أكتوبر / ذو الحجة
الصفحات:	43 - 87
رقم MD:	50686
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex, EcoLink
مواضيع:	الإدارة العامة، قطر، التنمية الاقتصادية، خطط التنمية، التنظيم الإداري، التخطيط الاقتصادي، التنمية الإدارية، التطوير الإداري، الأحوال الاجتماعية، الإدارة المحلية، السلطة التنفيذية، إدارة الأفراد، فلسفة الإدارة
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/50686

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الادارة العامة والتنمية بدولة قطر خلال عقدين

د. عامر الكبيسي*

مقدمـــــة :

لم تحظ الموضوعات الادارية لدول الخليج العربي باهتمام الدارسين العرب كما حظيت به الموضوعات الاقتصادية بوجه عام وقضايا البترول والعمالـــة الوافدة بوجه خاص . وظلت ــ نتيجة لذلك ــ التجارب الادارية لدول هـــذه المنطقة شبه مجهولة لدى المواطنين العرب ، لا نستثني منهـم الدارســين والمتخصصين في حقل الادارة العامة والتنمية .

وليس غريبا مع هذا الجهل بالاحوال الادارية لدول الخليج العربي ان يلجأ الدارسون والمدرسون العرب لاجترار المعلومات والامثلة المتوافرة عـن دول امريكااللاتينية ودولشرق اسيا التيقراوا عنهافيالمصادر الاجنبيةاو درسوها على أيدي اساتذتهم الاجانب كلما اضطرتهم الحاجة للاستشهاد ببعض الدراسات الادارية المقارنة للدول النامية ، حيث ان معلوماتهم ومعرفتهم بتجارب الوطـن العربي بوجه عام وتجارب الدول الخليجية على وجه الخصوص لا تزال يسيرة ومتواضعة لسبب او لاخر ، وهذه حقيقة عشتها دارسا ، وعانيت منها مدرسا ، طيلة سنوات دراستي وتدريسي الجامعية .

---

* يشغل منصب وكيل كلية العلوم الادارية والسياسية بجامعة الامارات العربية المتحدة ــ العين .

وقد كانت هذه المعاناة من الاسباب الاساسية التـــي دفعتني لقبول اول عرض يقدم لي للعمل في جامعة الامارات العربية المتحدة عام ١٩٧٧ م للتفرغ لمثل هذه الموضوعات . وقد وجدت ضالتي حين ادخلت موضوع « الادارة العامـــة في دول الخليج » ضمن مساقات التخصص لقسم الادارة العامة بهذه الجامعة . وايمانا منا بضرورة سد النقص الذي تعاني منه المكتبة العربية في مجـــــال الدراسات الادارية المقارنة ، وبحكم معايشتنا القريبة لتجارب دول الخليـــج واتصالنا المباشر باجهزتها الادارية ـــ فقد بذلنا جهدا خاصا للتقدم بمثل هـــذه الدراسة عن التجربة القطرية بعد ان وفقنا في دراستنا لتجربة دولة الامارات العربية المتحدة .

فدولة قطر ـــ رغم حداثة تجربتها السياسية ، وتأخر حصولها علـــى الاستقلال السياسي مقارنة ببقية الاقطار العربية ـــ قد شهدت تحولات تنموية سريعة بفضل استقرارها ووضوح منهجها وتطور مؤسساتها الادارية المتخصصة.

والافتراض المنهجي الذي تسعى هذه الدراسة الى اختباره من خـــــلال نشأة وتطور التنظيمات الادارية لدولة قطر يستمد من الفكر الاداري المعاصر المؤمن بترابط المتغيرات البيئية والحضارية للمجتمع مع اشكال وانماط التنظيمات والعلاقات الادارية التي تسوده . ولما كانت قطر قد خضعت خلال العقديـــن الاخيرين لصراعات التناقض بين معالم البداوة الموروثة وملامـــــح الحضارة المعاصرة فان تغييرا جذريا في الاطر التنظيمية والمؤسسية وفي العلاقـــات وانماط السلطة لا بد ان يحدث اذا ما اريد لعملية التنمية الشاملة ان تتحقق في ظـــل الموارد البترولية الفائضة .

وكلنا امل من ان هذه الدراسة ستكون بداية لدراسات عربيـــة ادارية مقارنة مقبلة تمكن المعنيين من صياغة النماذج واستخلاص الدروس من التجارب الناجحة وتعميمها والاستفادة منها من اجل توحيد اجزاء امتنا واعادة بنـــــاء المجتمع العربي المؤمن برسالته ووحدة ترابه .

الادارة العامة في قطر خلال الستينات

لم تشهد قطر قبل مطلع الخمسينيات اية ملامح لجهاز اداري او لتنظيـــم حكومي بالمعنى المألوف حديثا ، بل كان الشيخ يمارس سلطاته من خلال الاتصال المباشر بأبناء قبيلته او برعيته عن طريق بعض اعوانه ممن يعملون في ديوانه وضيافته ، كما كان يساعده بعض رجال الدين في الفصل بالقضايا والمشاكل المجتمعية التي تطرح عليه ، فأحكام الشريعة والعرف والتقاليد العربية هـــي

المنظمة لاحوال الناس وليست القوانين والانظمة ولا المؤسسات او الهيئات العامة .

فالادارة القبلية والعرف العشائري ونظام المشيخة هو الاسلوب التقليدي الذي عرفته قطر طيلة القرن التاسع عشر وحتى منتصف هذا القرن . والشيخ هو الرجل المطاع من قبل رعيته التي عليها السمع والطاعة فيما يقوله او يصدره او يعملـه .

وقد كان للحماية البريطانية اثر واضح في ادخال بعض التنظيمات ووضع بعض القواعد المدونة بعد الحرب العالمية الثانية ، كما ساعد المستشارون الانجليز في انشاء عدد من الادارات واعتماد اسلوب القرارات والرسائل التحريرية وتوثيق المعاملات وتنظيم السجلات بعد أن كانت جل القرارات شفهية . وقد انشئت خلال الاربعينيات ولاول مرة ادارة للشئون المالية واخرى للشئون الادارية وثالثة لشئون البترول وكان يشرف عليها ويوجهها خبراء ومستشارون انجليز .

ومع بداية الستينيات بدات ملامح الجهاز الاداري تتبلور بشكل تدريجي بعد ان اصبحت الحاجة الى اجهزة ادارية متخصصة تتزايد مع تزايد الاعباء الاقتصادية والخدمية التي احدثها استخراج البترول الذي جلب معه العديد من الشركات والايدي العاملة الاجنبية .

وكانت اول محاولة جادة في طريق انشاء الادارة العامة القطرية هو صدور تشريع خاص يخول نائب حاكم قطر مسئولية الاشراف على تسيير الحكومة واجهزتها التنفيذية والتنموية . وقد نص هذا التشريع على ما يلي :

« تنشأ للحكومة ادارة عامة تكون بمثابة الهيئة المركزية لها » (١) .

اما اختصاصات نائب الحاكم فقد حددت على النحو التالي :

١ ــ اعداد سياسة عامة تقوم على اساس خطة شاملة تكفل للدولة اكبر قسط من النهوض الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والاداري .

٢ ــ اقتراح القوانين والمراسيم المنظمة للمبادىء الرئيسية والقواعد الاساسية للسياسة الحكومية العامة .

٣ ــ اصدار اللوائح والقرارات والاوامر الادارية والنشرات الدورية اللازمة

لتنفيذ السياسة الحكومية العامة .

٤ ــ الرقابة العليا على سير النظام الحكومي المالي والاداري .

٥ ــ تعيين الموظفين واعفاؤهم من مناصبهم وفقا لاحكام القانون .

ويتضح من هذه الاختصاصات ان نائب الحاكم (وهو الحاكم الحالي) قد تولى اغلب مهام السلطة التنفيذية ، وانه اصبح الرجل الاقوى من الناحية الفعلية .

وقد اصدر الحاكم قانونا بانشاء وزارة المالية عام ١٩٦٠ وناطها بنائب الحاكم . وتعتبر وزارة المالية ثاني وزارة تكون في قطر بعد وزارة المعارف التي انشئت عام ١٩٥٧ بالرغم من عدم وجود مجلس للوزراء .

التنظيم الحكومي :

وقد بدأ نائب الحاكم بممارسة صلاحيته في مجال التنظيم الحكومي باتخاذ عدد من القرارات التنظيمية ، وكان من اولها اسناد الادارات الثلاث وهي : ادارة الشئون المالية ، ادارة الشئون الادارية ، وادارة شئون البترول ــ الى المدير العام للحكومة ، الذي حددت اختصاصاته على النحو التالي (٢) .

١ ــ متابعة الخطط التنفيذية لسياسة الحكومة العامة ومراقبة تطبيقها .

٢ ــ الاشراف المباشر على طرق اداء الادارات المتخصصة .

٣ ــ رسم القواعد الكفيلة بتنسيق وسائل التعاون والاتصال بين الادارات .

٤ ــ دراسة ومعالجة المسائل المهمة المختلفة للاجهزة الادارية .

٥ ــ عرض جميع المسائل المهمة والكبرى على نائب الحاكم لاستصدار قراراته بصددها .

كما أصدر قراراته بشأن تعيين المديرين الذين تولوا مسئولية تكوين وتطوير هذه الادارات وتحملوا العبء في وضع الاسس لبناء الادارة الحكومية بقطر (٣) .

وقد توالت القرارات التنظيمية باستحداث الادارات المتخصصة في قطر ، فانشئت دائرة العمل والشئون الاجتماعية عام ١٩٦٣ ، ودائرة الخدمات الطبية والصحة العامة عام ١٩٦٤ ، ومكتب السجل العقاري عام ١٩٦٤ الذي تحول الى

ادارة التسجيل العقاري عام ١٩٦٧ . ثم تم تشكيل لجنة مركزية للمناقصات والمزايدات وادارة للمشتريات عام ١٩٦٦ . كما انشئت عام ١٩٦٩ ادارة للاعلام لتشرف على اذاعة قطر ، واخر ما استحدث من أجهزة حكومية متخصصة خلال الستينيات ادارة للشئون الخارجية عام ١٩٦٩ (٤) .

وقد حددت اختصاصات هذه الادارات وتم تشكيل الاقسام والشعب التي تتكون منها ، وروعي تنظيم الاتصالات وتنسيق العلاقات فيما بينها ، وتم توزيع السلطات والصلاحيات بين العاملين فيها .

ولا شك ان صدور مثل هذه القرارات التنظيمية وتضمينها مثل هذه المبادىء والافكار الموجهة للتنظيم والتنسيق والمتابعة يدلل على وجود فريق من الخبراء والمستشارين الذين يساعدون نائب الحاكم ويعاونونه في عملية ارساء اسس الدولة الحديثة ، وانقاذها من الممارسات التقليدية الموروثة ، التي تجعل من الشيخ او الحاكم مركزا لكل السلطات ومصدرا لكل القرارات ، وهذا لم يعد بالامكان استمراره في ضوء الظروف الجديدة التي اخذت تشهدها قطر ، تلك الدولة المصدرة للبترول .

وقد اصدر نائب الحاكم عام ١٩٦٧ قرارا بالغاء منصب مدير عام الحكومة الذي كانت ترتبط به اغلب الادارات المتخصصة ، وجعل منه مستشارا للحكومة . وأصبح هو الرئيس التنفيذي لخمس عشرة ادارة متخصصة ، يوضحها الهيكل التنظيمي المرافق اضافة لمهامه الاساسية الاخرى كنائب للحاكم ووزير للمالية .

الادارة المحلية :

وعلى صعيد الادارة المحلية في قطر ، شهد عقد الستينات ولادة اول تنظيم محلي اطلق عليه اسم بلدية قطر التي اعتبرت شخصية معنوية تهدف الى تحقيق التقدم العمراني الصحي . (٥)

وقد نيطت ادارة البلدية بمجلس بلدي يضم ٢١ عضوا قطريا يمثلون الطوائف المختلفة ، ويكون اختيارهم عن طريق انتخاب عشرين من كل طائفة ليختار الحاكم من بينهم ممثلي كل طائفة على النحو التالي :

- ثلاثة اعضاء من الاسرة الحاكمة .
- ستة اعضاء عن التجار .
- ستة اعضاء عن الاعيان .

ـ ثلاثة اعضاء عن موظفي وعمال الحكومة .

ـ ثلاثة اعضاء عن عمال المؤسسات الخاصة .

ويعين الحاكم رئيس البلدية من بين اعضاء المجلس ، بينما ينتخب المجلس وكيل البلدية من بين اعضائه . ويكون للبلدية مدير يعين بقرار من رئيس البلدية.

أما اختصاصات هذا المجلس فهي : (٦)

١ ـ مراقبة تنفيذ الانظمة المتعلقة بالصحة العامة والمباني وتقسيم الاراضي والطرق والمحلات العامة .

٢ ـ الاشراف على تنفيذ عمليات المياه والانارة والمجاري وشئون النظافة العامة والميادين والمتنزهات والاسواق العامة والمذابح وتنظيم حركة المرور .

٣ ـ مراقبة اصدار الاثقال والموازين .

٤ ـ مناقشة مشروع ميزانية البلدية والحساب الختامي ووضع اللائحة الداخلية .

اما رئيس البلدية فقد اعتبر الآمر بالصرف والرئيس الاعلى لكل العاملين بالبلدية الذي يتولى تعيينهم وفصلهم ويوقع عقود المشتريات والمبيعات ويصدر اللوائح والنظم الداخلية . ويساعده في كل اعماله مدير البلدية الذي يعد مشروع الميزانية والحساب الختامي وبرامج المشروعات المقترحة ويضع التقرير السنوي .

وقد أصدر الحاكم بعد شهرين من صدور قانون بلدية قطر تعديلا له وذلك ليعدل اسم بلدية قطر الى بلدية الدوحة (٧) ، وهي أكبر مدينة في قطر ، وتعتبر العاصمة ، كما جعل عدد اعضاء المجلس البلدي ١٨ عضوا يتم اختيارهم على النحو التالي :

ـ ١٥ عضوا ينتخبون وفقا لمرسوم يحدد الشروط الواجب توافرها في الناخب والمرشح واجراءات الترشيح والانتخاب لهذا الغرض .

ـ ٣ اعضاء يختارهم الحاكم من بين أهل الرأي في البلاد ويعينون بمرسوم .

وفي عام ١٩٦٨ اعيد النظر بتنظيم بلدية قطر (الدوحة) اذ اصبح عـــدد الاعضاء المعينين اربعة بدلا من ثلاثة اعضاء . كما اصبح رئيس البلدية ونائبه يعينان بمرسوم ، أما مدير البلدية فيعين بقرار من نائب الحاكم .

وقد اضيفت للبلدية مهام واختصاصات جديدة ، مما استلزم تكوين ادارتها التنفيذية من خمسة اقسام هي (٨) :

١ ــ قسم الشئون الماليـــة

٢ ــ قسم الشئون الاداريـــة .

٣ ــ قســـم الصحـــــــة .

٤ ــ قسم التنظيم والمبانـــي .

٥ ــ قسم الحدائق والمنتزهات .

والغيت لجنة التنسيق ، كما نقلت اختصاصات دائرة الخدمات الطبيـــة والصحة العامة ودائرة الزراعة الى بلدية الدوحة .

أما نظام انتخاب وتعيين اعضاء المجلس البلدي فقد صدر عام ١٩٦٣ م ، وبموجبه اعطى حق الانتخاب لكل قطري يبلغ من العمر ١٨ سنة ، على ان تعد جداول باسماء هؤلاء من قبل لجنة انتخابية . ويحرم من حق الانتخاب المحكوم عليهم في جريمة مخلة بالشرف والامانة ، والمتجنسون بالجنسية القطرية قبل انقضاء عشر سنوات على تجنسهم . وقد اشترط بأعضاء المجلس البلدي الالمام بالقراءة والكتابة وألا يقل عمرهم عن ٢٥ سنة . (٩)

وقد تم تحديد المناطق الانتخابية لمدينة قطر بخمس عشرة منطقة انتخابية ، وحدد يوم ١٩٦٣/٨/٤ اول موعد للانتخاب . ولكن عمل المجلس البلـــدي وتعيين اول مدير للبلدية لم يتم حتى عام ١٩٦٨ .

ادارة شئون الموظفين :

عرفت الوظائف العامة في النظام الاساسي القطري بأنها خدمة وطنيـــة تناط بالقائمين بها . ويستهدف الموظف العام في اداء واجبات وظيفته المصلحة العامة وحدها .

ومن التطورات الادارية التي شهدتها الستينات بدولة قطر نشأة ادارة

شئون الموظفين وصدور قانون الوظائف العامة المدنية (١٠) ، بعد أن كان هناك عدد من القرارات التنظيمية التي تحكم شئون الموظفين والعمال واصحاب العقود الخارجية . وبذلك يصبح تعيين الموظفين وتحديد رواتبهم وترقياتهم وعلاواتهم وكافة حقوقهم المتعلقة بالاجازات والمكافآت وكذلك تحديد واجباتهم ومسئولياتهم — موضحة في تشريع واحد يضمن العدالة ويحقق المساواة بين جميع الموظفين ، بعد ان كانت شئونهم تخضع للاجتهاد تارة ، وللظروف وللعلاقات الشخصية تارة اخرى .

ويعتبر الحاكم أعلى سلطة للتعيين بقطر ، فهو الذي يصدر المراسيم بتعيين كبار الموظفين من خبراء واختصاصيين . ويتولى نائب الحاكم التعيين في بقية الحلقات والدرجات . وقد اشترط القانون حصول المرشح لشغل اي من وظائف الحلقتين الاولى والثانية حصوله على الشهادة الجامعية ، واشترط على المرشح لشغل أي من وظائف الحلقة الثالثة حصوله على الشهادة المتوسطة . غير ان المشرع استثنى من شرط المؤهل المتوسط اذا كان المرشح قد مارس بنجاح لمدة سبع سنوات على الاقل اعمالا مماثلة لاعمال الوظيفة المرشح لها في اي من دوائر الدولة .

ونص القانون على ضرورة وضع ميزانية سنوية تبين عدد وظائف كل حلقة ودرجة في كل دائرة تلتزم بها . كما حددت واجبات الموظفين وحقوقهم بما في ذلك الترقيات والعلاوات والاجازات والمكافآت على اختلافها .

وقد وكلت شكاوى وتظلمات الموظفين وشئون تأديبهم الى مجلس للتأديب يضم رئيس لجنة التظلمات الادارية ومدير الدائرة التي يتبع لها الموظف المحال لمجلس التأديب والمفتش الاداري او المفتش المالي (تبعا لطبيعة المخالفة) واحد كبار موظفي الحكومة .

وقد تضمن القانون جدولا برواتب الموظفين تبعا لحلقاتهم ودرجاتهم والتي تراوحت بين ١٦٥ ريال وهي ادنى راتب خصص للدرجة الثانية من الحلقة الثانية الى ٥٠٠٠ ريال خصصت لكبار الفنيين والاختصاصيين . ثم اعيد النظر بعد شهر واحد من صدور القانون بجدول الرواتب ، وعدلت الحلقات والدرجات لتصبح ١٨ درجة موزعة على اربع حلقات بعد ان كانت ١٢ درجة . (١١)

كما وضعت اول لائحة تنفيذية لقانون الخدمة المدنية عام ١٩٦٧ لتكمل تفصيلات السياسة العامة للوظائف ، والحق بها اربعة نماذج من العقود التي تم بموجبها تعيين الموظفين الوافدين والاجانب في حكومة قطر (١٢) . ووفقا لهذه

اللائحة تم استكمال اللوائح والنماذج والبطاقات المتعلقة بالاجازات والعلاوات والترقيات وبقية شئون الخدمة المدنية .

معهد الادارة بقطـــر :

وقد شعر المسؤولون في قطر وهم يرسون بناء الاجهزة الادارية لدولتهم الناشئة بأهمية التدريب والبحث والتطوير وحاجة ابناء قطر للبرامج والدورات التدريبية التي تزيد من كفاءتهم ومهاراتهم وتؤهلهم لادارة شئونهم بأنفسهم . وانطلاقا من ذلك تم انشاء معهد الادارة ليتبع وزارة المعارف . وتم اعـــداد البرامج التدريبية للملتحقين به من الموظفين المواطنين التي تنتهي بمنح شهـــادة الدبلوم في الادارة ، وقد ساهم المعهد فعلا في تدريب العديد من ابناء قطر ممن يتولون اليوم الوظائف القيادية بالدولة . (١٣)

ادارة شئون العمل والعمال :

واذا كان قانون الوظائف العامة المدنية ينظم شئون الموظفين والعمـــال لدى الحكومة ، فان شئون العمال والعاملين لدى القطاع الخاص لم تهمل في قطر . وصدور قانون العمل قبل قانون الوظائف العامة يعبر عن الاهتمام المتزايد بتنظيم العمالة وارساء القواعد والنظم التي تحكم القوى البشرية العاملة في مختلف القطاعات . وهذا الاهتمام يعبر عن الميل والرغبة في التحديث وارساء اسس الدولة العصرية على اشلاء النظم التقليدية . وتعتبر قطر بحق سباقة في هذا المجال ، وما أقل الدول والحكومات التي عنيت بشئون العمل والعمال قبل عنايتها بشئون الوظائف ونظم الخدمة المدنية ! ومن هذه القلة دولة قطر .(١٤)

والمتصفح لقانون العمل القطري الصادر في مطلع الستينات يلحظ العديد من المبادىء والمفاهيم المتطورة فيه ، ففي مجال الاجور ـــ على سبيل المثال ـــ نص على « عدم جواز الاتفاق بين صاحب العمل والعامل على تحديد راتب اسمي للعامل يقل عن الحد الادنى الذي قد يرى سمو الحاكم من المناسب تقريره للرواتـــب الاساسية » (١٥) .

كما حددت ساعات العمل الاسبوعية بثماني ساعات باستثناء شهر رمضان فيكون العمل فيه ست ساعات فقط . وفي حالة تجاوز الحد الاعلى هذا تعتبر الزيادات وقتا اضافيا يتقاضى عنه اجرا مماثلا لراتبه ، اضافة الى زيادة لا تقل عن ٢٥٪ من ذلك الراتب . وقد تضمن القانون نصوصا واضحة حول اجازات العمال بكل انواعها ، وحدد الشروط الصحية وظروف سلامة العمل والتعويضات

والمكافآت المستحقة عن العجز والمرض والوفاة ، ودعا الى تشكيل محاكم عمل ولجان مشتركة للنظر في المنازعات وتوقيع الجزاءات وغيرها من امور عادية واستثنائية . (١٦)

وتأتي اهمية هذا القانون من تواجد قطاع خاص متطور يعمل في مجال استخراج البترول ، ومن تعدد الشركات الاجنبية التي تستخدم مئات والاف العمال في مختلف المجالات ، وقد نيطت مسؤولية تطبيق ومتابعة هذا القانون بمدير العمل الذي يتبع مدير عام الحكومة .

والتطور الاخر الذي شهدته الستينات بقطر في مجال ادارة شئون العمل والعمال هو معالجة اوضاع العمال غير القطريين العاملين في مؤسسات وطنية بموجب عقود خاصة . (١٧) ويقصد بالمؤسسات الوطنية كافة الشركات والمنشآت أيا كان نوعها والتي يكون رأسمالها وطنيا بما في ذلك الشركات المختلفة التي لا يقل رأسمال القطريين فيها عن ٥١٪ . وهذا ينسجم مع الاتجاه السائد في أغلب دول الخليج العربي التي تميز بين معاملة العمال المواطنين والعمال الوافدين من حيث الرواتب والحقوق والامتيازات المختلفة .

ادارة المؤسسات العامة :

ومن أقدم المؤسسات العامة التي انشئت في قطر غرفة تجارة قطر ، التي انشئت عام ١٩٦٣ ، واعتبرت من المؤسسات العامة ذات الشخصية الاعتبارية ، لتمثل المصالح التجارية والصناعية والزراعية في قطر لدى السلطات العامة . كما تقوم بجمع كافة المعلومات والاحصاءات التي تهم الحياة ، والانشطة الاقتصادية وتبويبها ونشرها ، وتتولى تقديم المشورة للحكومة عند انشاء البورصات والاسواق والمعارض ، وعند منح حقوق الامتياز المتعلقة بالمرافق العامة ، ولها — باذن من الحاكم — ان تنشىء المدارس التجارية والصناعية والزراعية التابعة للحكومة . (١٨)

وتتكون مالية غرفة التجارة من الرسوم السنوية التي يدفعها التجار والسماسرة والمتعهدون واصحاب الحرف الصناعية والزراعية والمالية والتجارية الذين لهم في قطر مركز رئيسي او فرع ، ومن رسوم الشهادات التي يصدرها بشأن مصدر البضاعة وجنسية المصدرين ، ومن اعانات الحكومة وايرادات المنشآت والمعاهد التي تديرها .

ويدير هذه المؤسسة العامة مكتب مكون من ثلاثة عشر عضوا يتم تعيينهم

بمرسوم ، ويقوم الحاكم باختيار رئيس الغرفة ونائبه . وقد تم اختيار الاعضاء فعلا ، ومارست الغرفة مهامها منذ تأسيسها ، وقد اسهمت في ارساء التشريعات والمؤسسات الاقتصادية الحكومية التي تشهدها قطر حاليا .

ولم يقف امر تنظيم التجارة والصناعة في قطر عند حد تكوين هذه المؤسسة، بل نظمت ممارسة النشاط التجاري والصناعي من قبل الاجانب ، فحرم على غير القطريين ممارستها في قطر الا اذا كان لهم شريـــك او شركاء قطريون يساهمون برأسمال لا يقل عن ٥١٪ من رأسمال المشروع . (١٩)

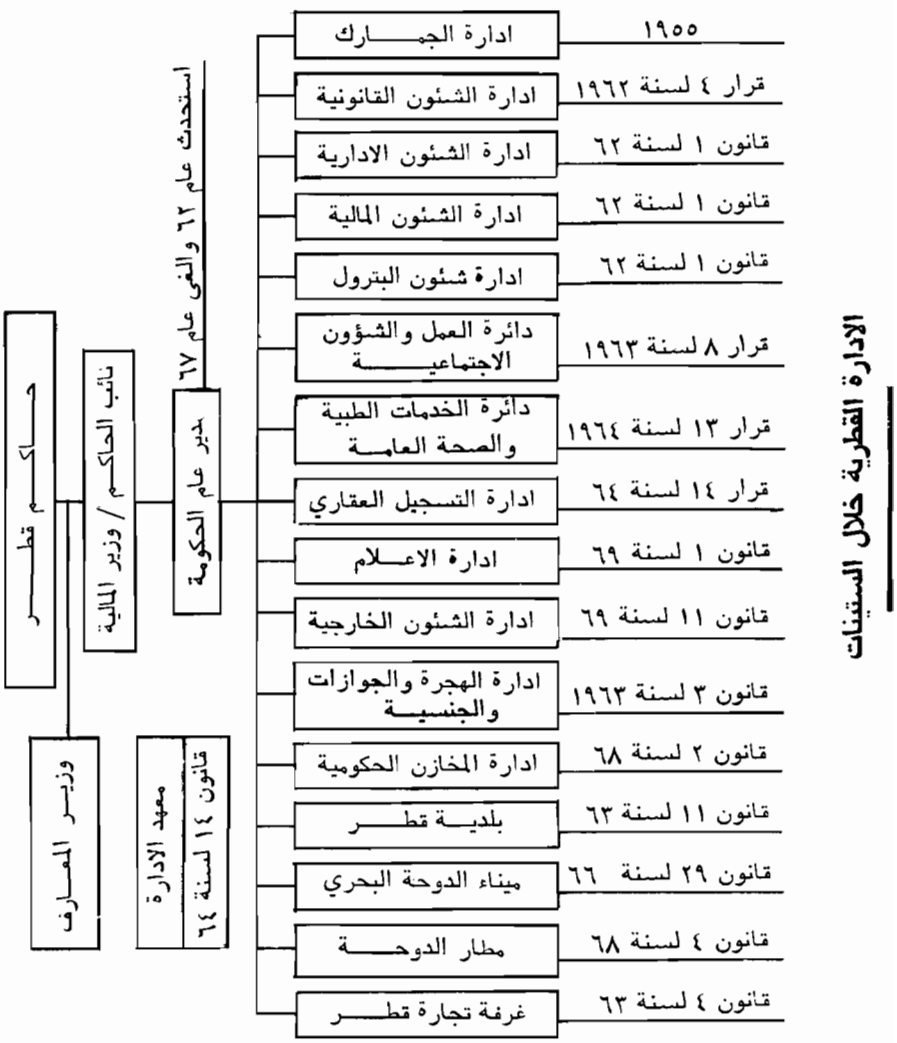

مرحلة السبعينيات واهم تطوراتهـــا

ومع مطلع السبعينيات شهدت قطر تحولا جذريا في مجال التطور الاداري وبناء الاطر التنظيمية واقامة المؤسسات الرسمية التي اخرجت قطر من مرحلـــة الادارة الفردية والنمط القبلي الى مرحلة اكثر تقدما ورقيا حيث المؤسســـــات المتخصصة والتشريعات والنظم المقننة والقرارات الرسمية المدروسة .

وسنتابع هنا مراحل هذا التطور ونوضح اثره على تحقيق برامج التنمية الشاملة في هذه الدولة الناشئة .

ارساء فلسفة الحكم والادارة :

واول خطوة على طريق بناء دولة قطر المستقلة يشهدها عام ١٩٧٠ هـــو صدور النظام الاساسي المؤقت للحكم الذي يعتبر بمثابة اول دستور مدون لهذه الدولة ليؤكد استقلالها وانتماءها للامة العربية وايمانها بالاسلام دينا ومصدرا اساسيا للتشريع . ومن المبادىء العامة التي اكدها النظام الاساسي بشـــأن وظيفة الدولة وفلسفتها ما يلي :

١ ــ ترسيخ دعائم الديمقراطية الصحيحة ، واقامة النظام الاداري السليم ، الذي يكفل العدل والطمانينة والمساواة للمواطنين ، ويصون امن الوطن واستقراره ومصالحه العليا .

٢ ــ توجه الدولة النهضة الاقتصادية بالتخطيط العلمي والتعاون الفني مـــع المنظمات الدولية المتخصصة ، بما يحقق ازدهار البلاد ، ويضمن العيش الكريم للمواطنين .

٣ ــ تكفل الدولة حرية النشاط الاقتصادي ، وتشرف على الاقتصاد الوطني ، وتوجهه وفقا لمقتضيات الصالح العام .

٤ ــ تسعى الدولة بكل امكاناتها لتجنيب المواطنين اسباب المرض والجهـــل والحاجة ، وتوفر لهم الفرص المتكافئة ، وتمكنهم من ممارسة حق العمل ، وتكفل لهم وسائل الرعاية والضمان والمعونة في حالات الشيخوخة والمرض والكوارث والعجز .

٥ ــ تسعى الدولة الى تحقيق الزامية التعليم ومجانيته في كل المراحل ، وتعتبره احدى دعائم رقي المجتمع ورفاهيته .

ولاول مرة في تاريخ قطر يدعو النظام الاساسي الى تحديد السلطـــات الثلاث ويفصل بين اختصاصاتها ، ومع ان الحاكم ظل يجمع بـــين السلطتين التشريعية والتنفيذية فان النص على اقامة مجلس للشورى يساعد الحاكـم ويقدم لـــه النصح والمشورة في قضايا التشريع ، وكذلك الدعوة الى اقامـــة مجلس للوزراء يعاون الحاكم في قضايا التنفيذ ـــ يعتبر دون شك بادرة جيدة وخطوة هامة لبناء المؤسسات الرئيسية .

تكوين مجلس للشورى :

ومهمة مجلس الشورى هي معاونة الامير ومجلس الوزراء في اداء مهامها . ويؤلف من عشرين عضوا ومن الوزراء اضافة الى اعضاء يعينهم الامير اذا اقتضت المصلحة ذلك . وواضح ان اختصاصات هذا المجلس كانت ولا تزال ذات طابع استشاري ، وبالامكان اعتباره نواة اولية لمجلس تشريعي يمكن قيامه فـــي المستقبل . وقد أعيد النظر في طريقة تعيين اعضاء مجلس الشورى فأصبحوا يعينون بمرسوم من الامير بدلا من الانتخاب واقتصرت اختصاصاته على مناقشة مشروعات القوانين ومناقشة السياسة العامة للدولة والميزانية العامة وتقديم التوصيات بشأنها للحكومة . وقد حددت مدة العضوية لمجلس الشورى بثلاث سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ اول اجتماع له ، ثم مـــددت الى ست سنوات ميلادية ، وأجيز للامير مدها لمدة اخرى اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك .

تكوين اول حكومة قطريـــة :

وبالرغم من ان السلطة التنفيذية قد نيطت بالحاكم فان اغلب الصلاحيات التنفيذية قد خولت لنائب الحاكم وهو ولي العهد آنذاك . فهو الذي يرأس مجلس الوزراء ، ويتولى اعداد الخطة الشاملة للتنمية الاقتصادية والثقافية والادارية للدولة ، وبه نيطت مهمة الرقابة العليا على سير النظام الحكومي المالـــي والاداري ، والاشراف الاعلى على تنفيذ القوانين والمراسيم ، وكذلك تعيين الموظفين وعزلهم . وفي عام ١٩٧١ الغي لقب الحاكم ونائب الحاكم واصبح لقب رئيس الدولة امير دولة قطر ، واصبح نائب الحاكم نائبا للامير .

وقد نص النظام الاساسي المؤقت على تشكيل الوزارة الاولى لدولة قطر من عشر وزارات هـــي :

الماليـــة والبتـــــرول

التربيـــة والتعليـــــم

الداخليـــــــــــــة

العـــــــــــــدل

الصحـــــــة العامـــــــة

الاشغـــــال العامـــــــــة

العمل والشئون الاجتماعية

التجارة والصناعة والزراعة

المواصلات والنقـــــــــل

الكهربـــــاء والمـــــــــاء

وفي نفس السنة انشئت وزارة جديدة للاقتصاد والتجارة بعد ان كانت التجارة تابعة لوزارة الصناعة والزراعة . وفي عـــــام ١٩٧١ انشئت وزارة الخارجية . ثم انشئت وزارة للشؤون البلدية عام ١٩٧٢ .

وحددت اختصاصات مجلس الوزراء بما يلي :

١ ــ اقتراح مشروعات القوانين والمراسيم ورفعهـــا للحاكـــم

٢ ــ وضع اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ القوانـــــين .

٣ ــ ينشـــىء وينظـــم الهيئـــات والاجهـــزة الحكوميـــة .

٤ ــ يضمـــن استتباب الامن والمحافظة علـــى النظـــام .

٥ ــ يدير مالبـــة الدولة ويضع مشروع ميزانيتها العامـــة .

٦ ــ يتولى الاشراف على سلوك موظفي الحكومة وسير عملهم .

٧ ــ يشـــرف على مصالـــح الدولـــة بالخـــارج .

٨ ــ يرفع للحاكـــم تقريرا سنويا بمنجزاتـــه ومقترحاتـــه .

السلطة التنفيذية لدولة قطر عام ١٩٨٠ م
أمير دولة قطر
رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء
نائب الامير ، ولي العهد
ديوان المحاسبة
المركز الفني للتنمية الصناعية
مكتب المستشار
بعثة الحج القطرية
الدولة
وزارات
الخارجية
الأشغال العامة
العمل والشئون الاجتماعية
الداخلية
العدل
المالية والبترول
الكهرباء والماء
الدفاع
المواصلات والنقل
التربية والتعليم
الصحة العامة
الشئون البلدية
الاعلام
الصناعة والزراعة
الاقتصاد والتجارة

اعادة تنظيم الادارات وربطها بالوزارات :

وكان طبيعيا ان تصدر بعض التشريعات المنظمة للسلطات الثلاث عقب صدور النظام الاساسي المؤقت . وكان على راس هذه التشريعات القانون الذي حدد مهام كل وزارة من الوزارات ، واعادة تنظيم الدوائر والادارات التي انشئت خلال السنينات وربطها بالوزارات المختصة وذات العلاقة . (٢٠)

ولما كانت الحكومة الاولى لم تتضمن وزارة للخارجية ولا وزارة للاعلام فقد ربطت ادارة الشئون الخارجية وادارة الاعلام وادارة الترجمة والتحرير برئاسة مجلس الوزراء . اما وزارة المالية والبترول فقد ربطت بها الادارات التالية : ادارة الشئون المالية ، ادارة شئون البترول ، ادارة شئون الموظفين ، ادارة الجمارك ، ادارة المشتريات ، ادارة المخازن ، ادارة التدقيق المالي ، ادارة التفتيش الاداري . وربطت ادارة الشئون القانونية ، وادارة التسجيل العقاري ، ومحكمة شئون بلدية قطر ، ومحكمة العمل ، والمرور ، والمحكمة العدلية ـ بوزارة العدل . وربطت ادارة الخدمات الطبية والصحة العامة والاقسام والمستشفيات الطبية بوزارة الصحة العامة . وربطت ادارة الخدمات الهندسية وادارة الاعتدة الميكانيكية بوزارة الاشغال العامة . واصبحت ادارة العمل والشئون الاجتماعية وزارة للعمل والشئون الاجتماعية . اما ادارة البريد وادارة الموانى ومطار الدوحة الدولي فقد ربطت بوزارة المواصلات والنقل . وضمت ادارة الكهرباء وادارة الماء لوزارة الكهرباء والماء . اما ادارة الامن العام، وادارة الهجرة والجوازات ، وادارة مراقبة المطبوعات ـ فضمت لوزارة الداخلية . واصبحت وزارة التربية والتعليم مشرفة على الدوائر والمدارس والهيئات التي كانت تتبع لوزارة المعارف التي انشئت عام ١٩٥٧ واضيفت لها ادارة التدريب والتطوير المهني .

تحديد اختصاصات الوزراء والوكلاء :

وقد حددت اختصاصات كل من الوزراء على النحو التالي :

١ ـ يتولى الاشراف على تنفيذ السياسة العامة لوزارته ويبت في المسائل الكبرى المتعلقة بهذه السياسة ، ويراقب سير العمل في الوزارة .

٢ ـ يصدر القرارات المتعلقة بتعيين العاملين في وزارته وتحديد رواتبهم ونقلهم وترقيتهم وفصلهم وكافة ما يتعلق بشئونهم متى كان التعيين من اختصاصه.

٣ ـ يتولى ادارة شئون وزارته ومعالجة شئونها والاشراف على اعداد ميزانية وزارته .

وفي عام ١٩٧٨ تم استحداث منصب وكلاء الوزارات (٢١) ، واصبح لكل وزارة وكيل أو اكثر . وحددت اختصاصاتهم وواجباتهم على النحو التالي (٢٢) :

١ ــ الاشراف العام على الادارات والاجهزة التابعة للوزارة وتوجيهها وفقا للسياسة العامة .

٢ ــ اصدار القرارات الداخلية في شكل منشورات او كتب او تعليمات دورية لتحقيق التنظيم والتنسيق بين الادارات .

٣ ــ الرقابة على سير العمل واداء الموظفين لواجباتهم في الوزارة .

٤ ــ متابعة اعداد المشروعات الفنية وتنفيذها .

٥ ــ معاونة الوزير في النظر بما يرفع اليه من شكاوى او تظلمات .

٦ ــ تولي رئاسة اللجان الهامة المشكلة بالوزارة .

٧ ــ النيابة عن الوزارة في العقود والمعاملات التي يخوله الوزير اياها .

٨ ــ اقتراح تعيين الموظفين وترقيتهم ونقلهم وغير ذلك من المسائل الوظيفية .

٩ ــ دراسة الرغبات التي يبديها مجلس الشورى والمتعلقة باختصاص الوزارة .

١٠ ــ اعداد التقارير عن كل سنة مالية لعرضها على الوزير .

١١ ــ ممارسة المسائل الاخرى التي تنص عليها القوانين واللوائح او أي عمل اخر يعهد به اليه الوزير .

وقد اعتبر وكيل الوزارة الرئيس الاداري لجميع موظفي وزارته ، وعلى المديرين والموظفين الا يتصلوا بالوزير الا من خلال وكيل الوزارة . وقد اشترط فيمن يعين وكيلا للوزارة ان يكون قطريا ، وحاصلا على مؤهل عال ، او ان يكون من ذوي الخبرة في مجال تخصص الوزارة ، والا تقل سنه عند التعيين عن ثلاثين سنة .

ادارة شئون الموظفين والعمال :

ومن اول التطورات التي حصلت في مجال ادارة شئون الموظفين في قطر خلال عام ١٩٧٠ صدور قانون ينظم سلطات تعيين الموظفين في الخدمة المدنية . (٢٣) فنيطت بالامير سلطة تعيين الوزراء ومن في درجتهم ووكلاء الوزارات ورجال القضاء والموظفين المنصوص على تعيينهم بمراسيم في قوانين خاصة . كما خول نائب الامير بناء على عرض الوزراء سلطة تعيين الخبراء والفنيين وكبار ذوي الاختصاص وموظفي الدرجات العليا الشاغلين لوظائف

الحلقتين الاولى والثانية ، فهم لايعينون بمرسوم . اما الوزراء فقد خولوا بموجب هذا القانون بصلاحية تعيين العاملين في الحلقتين الثالثة والرابعة .

وفي خلال السبعينيات تم تنظيم ادارة شئون الموظفين كادارة مركزية ومتخصصة في شئون الخدمة المدنية على غرار مجالس الخدمة المدنية في الدول العربية ، غير انها ربطت بوزارة المالية والبترول ، وقد نيطت بها مهمات اعداد الباب الاول من الميزانية المتضمن تقديرات الوظائف والرواتب لجميع الوزارات والهيئات العامة في الدولة . اضافة الى مسؤولياتها عن شئون التعيين والترقية والعلاوة وحفظ السجلات والملفات المركزية لجميع العاملين لدى الحكومة .

ويأتي انشاء هذه الادارة المتخصصة استجابة للحاجة الملحة التي نجمت عن تزايد اعداد العاملين وتعقد شئونهم بسبب تباين مستوياتهم واختلاف حقوقهم وطرق ووسائل تعيينهم وعلاقتهم بدوائرهم . فهناك الموظفون الدائمون ، وهم غالبا من المواطنين او حملة الجنسية القطرية ، وهناك الموظفون المتعاقدون ، وهؤلاء اما من المعارين رسميا من بعض الدول العربية واما ممن يعملون بعقود شخصية وفقا للشروط التي تنظمها لائحة تعيين الاجانب . وأخيرا هناك العمال الذين يعملون بأجور يومية وبصفة مؤقتة وهؤلاء غالبا من المستخدمين او العمال غير المهرة .

وتشير اخر الاحصائيات المتوافرة عن اعداد الموظفين بدولة قطر لعام ١٩٧٩ الى وجود ٢١٤٦٣ موظف . ولا يشمل هذا العدد العاملين في القوات المسلحة ولا الشرطة . وان ما يقرب من ٣ر٥٠٪ من هؤلاء هم من القطريين يقابلهم ٧ر٤٩٪ من غير القطريين .

والجدول التالي يوضح توزيع عدد المشتغلين بالتجارة حسب جنسياتهم

توزيع موظفى حكومة قطر حسب الجنسيات / الجهات الحكومية لعام ١٩٧٩ .

	الجنسيات / الجهات الحكومية	قطرى	غير قطرى									الأجمالي
			أبناء الخليج العربي	مصرى	أردنى	فلسطينى	سودانى	بريطانى	باكستانى	هندى	إيرانى	جنسيات أخرى	قطرى + غير قطرى
١	مكتب سمو الأمير المفدى	٤٧	٣٢	٥٨	٩	١٧	١١	٢	٤	٩	٢	٣	١٩٤
٢	مكتب سمو ولي العهد	٣	–	–	–	١	–	–	–	–	–	–	٤
٣	السكرتارية العامة لمجلس الوزراء والادارات التابعة لها	٧٦	٤	٤٣	٢٧	٣٩	–	٩	٥	١٣	١٢	١٢	٢٤٠
٤	وزارة المالية والبترول	٤٧١	١١	٨٣	٦٩	٧٧	١	٤	٢٤	٤١	١٤	١٥	٨١٠
٥	وزارة الخارجية	٢٢٨	٣	٣٢	١	٧	٥	–	٧	١	١	٢	٢٨٧
٦	وزارة الداخلية	١٣٩	٣	١٤	٦	١٤	١	–	٥	١٨	–	٢	٢٠٢
٨	وزارة العمل والشئون الإجتماعية	٧٧	٧	١٠	٥	٨	١	–	–	–	١	–	١٠٩
٩	وزارة الصحة العامة	٤٨٩	٤٩	٢٢٧	٦٦	٥٠	٤٥	٩٠	١٧٩	٥٠١	٩٣	٢٢٥	٢٠١٤
١٠	وزارة الشئون البلدية	٥٩٤	٢٥	٣٣	١٣	٥٧	٧	٣	٦٣	٤٥	٦٠	١٠	٩١٠
١١	وزارة الموصلات والنقل	٣٧٢	٣٤	٤٠	٧	٢٤	٢	٥	٢٠٢	١٦٧	٨٤	٢٣	٩٦٠
١٢	وزارة العدل	١٢٢١	٧٠	٩٠	٠٢٠	٤٣	١٥	–	١٢٤	٤٦	١٦٣	١٦	١٨٠٨
١٣	وزارة الأعلام	٥٩٩	٣٣	٢١٨	١٢٦	٨٤	٣٩	٨	٥٣	٢٢	٦	٣٥	١٢٢٣
١٤	وزارة التربية والتعليم (+ جامعة قطر)	٢٨٠٥	١٦٢	١٢٨٨	٤٩٨	٨٤١	١١١	٦٥	٦٢	١٨٢	١٣٩	٩٩	٦٢٥٢
١٥	وزارة الكهرباء والماء	٢٧٩٣	٦١	٣٥	٩	٣٨	٢	١٠٤	١٤٧١	٢٤٩	٥٠	٢٠	٤٨٣٢
١٦	وزارة الأشغال العامة	٧٩٥	٢٩	١٦	١٧	١٥	١	٤٧	٢٦٧	٦٨	٧٨	٥	١٣٣٨
١٧	وزارة الزراعة والصناعة	٤٥	١٤	٤٢	٤	٣٣	١	–	١٧	٣	٤	١	١٦٤
	الأجمالي	١٠٨١٨	٥٤٠	٢٢٦١	٨٧٩	١٣٥٥	٢٤٢	٣٣٨	٢٤٨٧	١٣٦٧	٧٠٨	٤٦٨	٢١٤٦٣

المصدر : إدارة شئون الموظفين القطرية ، تقرير الأحصاء السنوى لعام ١٩٧٩ صـــ ١٦ .

وتشير الاحصائيات المتوافرة عن اعداد الموظفين في حكومة قطر الى مضاعفة عددهم خلال السنوات الخمس الاخيرة . فبينما كان عددهم ١٠٤٩٦ عام ١٩٧٥ فقد اصبح عددهم ٢٠١٤١ في بداية عام ١٩٧٩ ثم صاروا ٢١٤٦٣ في نهاية العام نفسه . والجدول ادناه يوضح نسب التزايد ومعدلات النمو خلال السنوات الخمس .

الموظفون / السنوات	قطريون	غير قطريين	الاجمالي	الزيادة السنوية	معدل النمو ٪
١٩٧٥	٦٧٣٥	٣٧٦١	١٠٤٩٦	—	—
١٩٧٦	٧٧١١	٤٨١٦	١٢٥٢٧	٢٠٣١	١٦ ٪
١٩٧٧	٩١٨٤	٧٠٨٠	١٦٢٦٤	٣٧٣٧	٢٣ ٪
١٩٧٨	٩٥٣٤	٨٤٧٢	١٨٠٠٦	١٧٤٢	٩ر٦ ٪
١٩٧٩	١٠٣٤١	٩٨٠٠	٢٠١٤١	٢١٣٥	١٠ر٦ ٪
نهاية ١٩٧٩	١٠٨١٨	١٠٦٤٥	٢١٤٦٣	١٣٢٢	٦ ٪

المصدر : التقرير السنوي لدائرة شئون الموظفين القطرية لسنة ١٩٧٩/١٩٨٠ .

رسم بياني يوضح عدد الموظفين بدولة قطر من الجنسيات المختلفة في ١٩٧٩ .

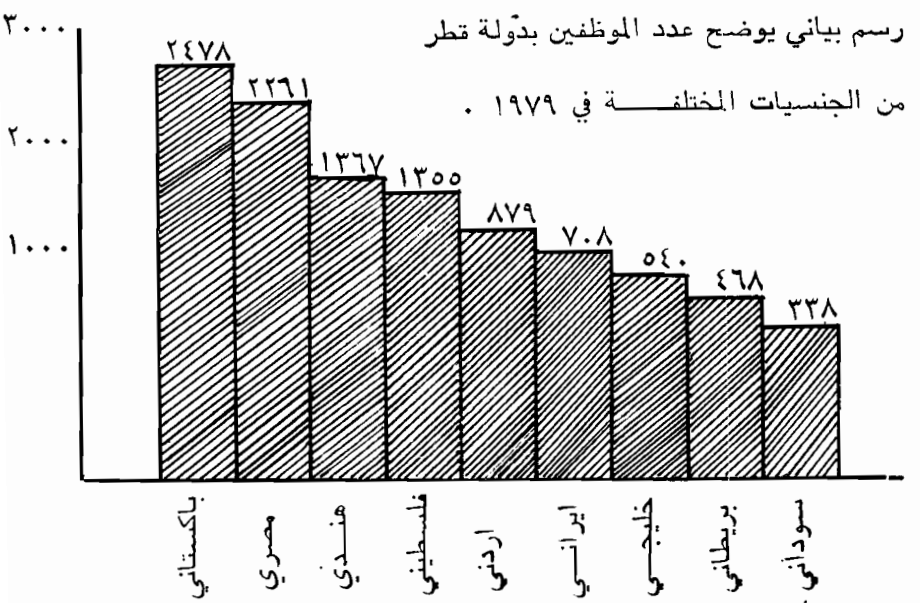

سياسات الرواتب والاجور :

ولقد دابت حكومة قطر على ضمان مستويات متميزة من الرواتب والاجور للعاملين في الخدمة المدنية ايمانا منها بأهمية العنصر البشري وبضرورة استقطاب العناصر الكفؤة سواء من المواطنين او من الوافدين اليها من الاقطار العربية . وقد حددت هذه المستويات وفقا لقانون الوظائف العامة الذي صدر عام ١٩٦٧ .

غير ان تطور الاوضاع الاقتصادية وتزايد ايرادات الدولة من البترول من ناحية وارتفاع مستويات المعيشة وغلاء الاسعار من ناحية اخرى دفع حكومة قطر الى زيادة رواتب الموظفين بنسب عالية خلال السنوات الثلاث الاخيرة . ففي عام ١٩٧٦ صدر القرار الاميري بزيادة هذه المرتبات بنسبة تقرب من ٤٠٪ من الرواتب التي كانت سائدة . وفي عام ١٩٧٩ صدر قرار اميري اخر بزيادة جميع الرواتب ولكل العاملين في الدولة وكانت هذه الزيادات تتراوح ما بين ٣٠٠ و ٦٠٠ ريال شهريا . والجدول المرفق ادناه يوضح سلم الرواتب بشكله الاخير .

جدول درجات ومرتبات الموظفين والعمال العاملين في دولة قطر بالريال القطري وفقا للقرار الأميري رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٩ م .

– الحلقة الاولى –

الدرجة	الراتب الأساسي	العلاوة الدورية	العلاوة الاولى	العلاوة الثانية	العلاوة الثالثة	العلاوة الرابعة	العلاوة الخامسة	الحد الأدنى للترقية
الأولى	٨٦٠٠	٢٠٠	٨٨٠٠	٩٠٠٠	٩٢٠٠	٩٤٠٠	٩٦٠٠	...
الثانية	٧٦٠٠	٢٠٠	٧٨٠٠	٨٠٠٠	٨٢٠٠	٨٤٠٠	٨٦٠٠	...

– الحلقة الثانية –

الأولى	٦٠٠٠	١٥٠	٦١٥٠	٦٣٠٠	٦٤٥٠	٦٦٠٠	٦٧٥٠	٥ سنوات
الثانية	٥٠٠٠	١٥٠	٥١٥٠	٥٣٠٠	٥٤٥٠	٥٦٠٠	٥٧٥٠	٥ سنوات
الثالثة	٤٠٠٠	١٥٠	٤١٥٠	٤٣٠٠	٤٤٥٠	٤٦٠٠	٤٧٥٠	٥ سنوات
الرابعة	٣٢٥٠	١٥٠	٣٤٠٠	٣٥٥٠	٣٧٠٠	٣٨٥٠	٤٠٠٠	٥ سنوات

– الحلقة الثالثة –

الأولى	٢٧٥٠	٨٠	٢٨٣٠	٢٩١٠	٢٩٩٠	٣٠٧٠	٣١٥٠	٥ سنوات
الثانيـــة	٢٢٥٠	٨٠	٢٤٣٠	٢٥١٠	٢٥٩٠	٢٦٧٠	٢٧٥٠	٥ سنوات
الثالثـــة	١٩٥٠	٨٠	٢٠٣٠	٢١١٠	٢١٩٠	٢٢٧٠	٢٣٥٠	٥ سنوات
الرابعـــة	١٥٥٠	٨٠	١٦٣٠	١٧١٠	١٧٩٠	١٨٧٠	١٩٥٠	٥ سنوات
الخامســة	١١٥٠	٨٠	١٢٣٠	١٣١٠	١٣٩٠	١٤٧٠	١٥٥٠	٥ سنوات

– الحلقة الرابعة –

الأولى	١٩٥٠	٨٠	٢٠٣٠	٢١١٠	٢١٩٠	٢٢٧٠	٢٣٥٠	٥ سنوات
الثانيـــة	١٥٥٠	٨٠	١٦٣٠	١٧١٠	١٧٩٠	١٨٧٠	١٩٥٠	٥ سنوات
الثالثـــة	١٢٠٠	٥٠	١٣٥٠	١٤٠٠	١٤٥٠	١٥٠٠	١٥٥٠	٥ سنوات
الرابعـــة	١٠٥٠	٥٠	١١٠٠	١١٥٠	١٢٠٠	١٢٥٠	١٣٠٠	٥ سنوات
الخامســة	٨٥٠	٤٠	٨٩٠	٩٣٠	٩٧٠	١٠١٠	١٠٥٠	٥ سنوات

وبالنسبة للعمال اليوميين فقد بلغ عدد العاملين منهم عام ١٩٧٩ فـــي حكومة قطر ١٠١٢١ ، والغالبية العظمى منهم من غير القطريين . اذ بالرغم من شغف السكان القطريين بالعمل اليدوي وامتهانهم لحرف الصيد والزراعة وبقيه الاعمال اليدوية فان هناك عزوفا عاما من قبل السكان الاصليـــين على الاعمال اليدوية والحرف المهنية ، وذلك بسبب اوضاعهم الاقتصادية ، مما ادى الى زيادة عرض الايدي العاملة الاجنبية في هذه الاقطار وبالتالي رخص اجورها .

وتلافيا للمضاعفات والاثار السلبية التي تسببها الهجرة العمالية الـــى قطـــر فقد اتجهت الدولة الى تنظيمها قبل استفحال خطرهـــا . ففي عـــام ١٩٦٣ تم اصدار قانون خاص لهذا الغرض نص على عدم جواز دخول اي اجنبي الى قطر قبل حصوله على سمة الدخول من الجهات المختصة كما وضعت بعض القيود والضوابط لمنح سمة الدخول لغرض العمل (٢٤) .

وقد اعفت دولة قطر رعايا امارات الخليج العربي من هذه القيود واكتفت بابراز هؤلاء اي مستند رسمي يثبت شخصيتهم لدائرة الهجرة والجوازات .

تطـــور البلديـــات

وفي مجال الادارة المحلية شهدت قطر تطورات جديدة اسهمت في تنمية المؤسسات المحلية والبلدية فيها ، ويأتي انشاء وزارة للشئـــون البلديـــة

عام ١٩٧٢ على راس هذه التطورات . وقد حددت اختصاصات هذه الوزارة في الرقابة والاشراف على جميع الاعمال الادارية والمالية للمجالس البلدية وتقديم المقترحات لمجلس الوزراء بانشاء بلديات جديدة ، كما نقلتلها اختصاصات النائب ووزير المالية المنوطة بهما بموجب قانون تنظيم بلدية قطر والقوانين المعدلة له . (٢٥) .

وقد تقدمت هذه الوزارة بالفعل بمشروع انشاء خمس بلديات جديدة في قطر فتمت الموافقة على انشائها ، وهي : بلدية الريان ، بلدية الوكرة ، بلدية الخور والذخيرة ، بلدية ام صلال ، بلدية مدينة الشمال . وتدار هذه البلديات من قبل مجالس بلدية يضم كل منها خمسة اعضاء يتم تعيينهم بمرسوم .

وقد تزايد عدد البلديات في قطر خلال السبعينات حتى وصل الى تسع بلديات بعد ان انشئت بلدية الغويرية وبلدية منطقة ابو سمرة ، وبلدية الخيطية والجميلية ودرخان .

كما تزايدت الموارد المالية التي خصصت لهذه البلديات عما كانت عليه عند انشائها بنسب عالية . والجدول ادناه يوضح المصروفات والاعتمادات لباب الرواتب لبلديات قطر كما وردت في ميزانية ١٩٨٠ (٢٦) .

جدول

المصروفات والاعتمادات لباب الرواتب لبلديات قطر وفقاً لميزانية ١٩٨٠

اسم البلدية	مصروفات عام ١٩٧٨	اعتمادات عام ١٩٧٩	اعتمادات عام ١٩٨٠
بلدية الدوحة	٢١٦ر٥٨٨ر٣٨	٠٠٠ر٨٠٠ر٤٦	٠٠٠ر٤١٢ر٦٤
بلدية الريان	٨٨٦ر٤٩٠ر٣	٠٠٠ر٤٠٠ر٤	٠٠٠ر٦٠٠ر٦
بلدية أم صلال	١٩١ر٥٤٠ر١	٠٠٠ر٨٦١ر١	٠٠٠ر٢٧٠ر٢
بلدية الوكرة	٦٢١ر٨٤٣ر١	٠٠٠ر١٨٤ر٢	٠٠٠ر٩٢٠ر٣
بلدية الخور والذخيرة	٦٧٤ر١٥٣ر٢	٠٠٠ر٦٢٠ر٢	٠٠٠ر٤٢٠ر٣
بلدية الخيطية والجميلية ودخان	١١٦ر٨٧	٠٠٠ر١٠٠ر١	٠٠٠ر٥٠٠ر١
بلدية منطقة أبو سمرة	---	٠٠٠ر٣٧٢	٠٠٠ر٥٤٠
بلدية الغويرية	٤١٢ر٧٤	٠٠٠ر٨٥	٠٠٠ر٢٧٥
بلدية الشمال	٦٤٠ر٥٩٤ر١	٠٠٠ر١٥٢ر٢	٠٠٠ر١٠٠ر٣
المجموع	٧٥٦ر٣٧٢ر٤٩	٠٠٠ر٥٧٤ر٦١	٠٠٠ر٠٣٧ر٨٦

التوسع في تكوين المؤسسات العامة :

ولم تتخلف دولة قطر عن بقية دول المنطقة في اعتمادها لاسلوب اللامركزية المرفقية بعد ان ثبتت فعاليته ، وبرهنت التجارب والتطبيقات على اهمية تكوين المؤسسات العامة لادارة المرافق الانتاجية والتسويقية والخدمية على حد سواء بسبب ما تتيحه من مرونة في التصرف وكفاءة في الاداء . فانشئت خلال السبعينيات بعض المؤسسات العامة التي نجد من المناسب اعطاء فكرة موجزة عن كل منها :

أ ــ شركة قطر الوطنية للبترول :

وهي اول مؤسسة وطنية انتاجية عامة تنشأ في قطر لتتولى ادارة الشئون البترولية واستثمار مواردها وذلك في مطلع عام ١٩٧٢ (٢٧) . وقد منحت الشخصية المعنوية المستقلة والتي تؤهلها فتح الفروع والوكالات في الخارج والداخل . وتهدف هذه المؤسسة الى الاشتغال بصناعة البترول والغاز بما في ذلك البحث والتنقيب اضافة الى التصفية والنقل والخزن والتسويق . وقد بلغ رأس مالها ١٠٠ مليون ريال قطري ساهمت به الدولة بالكامل . وقد شكل لها مجلس ادارة من خمسة اعضاء تم تعيينهم بقرار من وزير المالية والبترول .

ب ــ المؤسسة العامة القطرية للبترول :

وقد انشئت عام ١٩٧٤ لتحل محل شركة قطر الوطنية للبترول (٢٨) .

ومنحت الاستقلال المالي والاداري بحكم كونها ذات شخصية اعتبارية . وقد حدد رأسمالها بألف مليون ريال قطري تؤديه الدولة بالكامل ، كما احيلت لها حصة الدولة من الشركات التالية التي تعمل في قطر : شركة نفط قطر المحدودة ، شركة شل لقطر المحدودة ، الشركة العربية البحرية لنقل البترول ، الشركة العربية لانابيب البترول ، شركة البترول الوطنية للتوزيع ، الشركة العربية لبناء واصلاح السفن .

ويديرها مجلس ادارة يتألف من احد عشر عضوا يتم تعيينهم بقرار من الامير . ويكون المجلس مسؤولا عن تصريف اعمال المؤسسة امام مجلس الوزراء، وأعطيت له كافة الصلاحيات اللازمة لادارة المؤسسة باستثناء القرارات المتعلقة بحصولها على قروض داخلية او خارجية او تأسيسها بمفردها او مع الغير شركات مساهمة او ممارستها للبحث والتنقيب عن البترول والغاز الطبيعي ، فعندها تؤخذ موافقة مجلس الوزراء . وقد زادت الدولة عام ١٩٧٩

رأسمالها الى ثلاثة الاف مليون ريال قطري مما يعكس مدى الاهتمام الذي توليه قطر لهذه المؤسسة البترولية والدور الذي تلعبه في الاقتصاد القطري (٢٩) .

جـ ــ المركز الفني للتنمية الصناعية :

وهو مؤسسة حكومية عامة انشيء عام ١٩٧٣ وربط مباشرة بالامير (٣٠). والهدف من انشائه هو وضع خطط التنمية الصناعية بالدولة والاشراف على تنفيذها بعد اقرارها . وقد حددت اختصاصاته بتحديد مجالات التصنيع واستغلال الثروات واجراء دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية واقتراح مدى مساهمة القطاعين العام والخاص في المشروعات المشتركة ، اضافة الى اعداده للبيانات والاحصائيات والتقارير ، وتعاونه مع المنظمات والهيئات الفنية والدولية، ومتابعة الانشطة الاقتصادية والتكنولوجية وعرض توصياته على الامير . وقد طلب من كافة الوزارات والدوائر موافاته بما يتوافر لديها من معلومات وبما يطلبه منها من بيانات تتعلق بالتصنيع . ويدار المركز من قبل مدير يساعده مجلس يضم عددا من الفنيين والخبراء والمستشارين الذين يتم تعيينهم بقرار اميري .

د ــ مؤسسة النقد القطرية :

وقد انشئت عام ١٩٧٣ ومنحت الشخصية المعنوية التي تؤهلها التقاضي والتملك والتصرف في الاموال المنقولة وغير المنقولة لسير اعمالها وممارسة نشاطها (٣١) . والغرض من المؤسسة هو تنظيم اصدار النقد وتداوله وسحبه من التداول والحفاظ على استقرار قيمة النقد في الداخل والخارج وحرية تحويله الى العملات الاجنبية ، اضافة الى وضع نظام مصرفي ومالي وانمائي ونقدي سليم يسهم في تنمية الاقتصاد القومي واستقرار النقد من خلال مراقبة البنوك العاملة في الدولة . ويتولى ادارة المؤسسة مجلس ادارة يضم المحافظ الذي يعين بمرسوم بناء على عرض وزير المالية والبترول ونائب المحافظ وخمسة اعضاء يعينون بقرار وزاري . وكان رأس مال المؤسسة عند انشائها عشرة ملايين ريال قطري دفعته الحكومة بأكمله . وقد حدد قانون انشاء المؤسسة اعتبار الريال القطري هو الوحدة الاساسية وينقسم الى مائة درهم . كما حدد الفئات الورقية والمسكوكات التي تصدر للتداول .

هـ ــ المؤسسة العامة القطرية للدواجن :

وهي من المؤسسات الانتاجية في مجال الثروة الحيوانية . وقد تم انشاؤها عام ١٩٧٥ بعد ان ظهرت الحاجة الى توفير الدواجن واللحوم للمستهلكين باسعار مناسبة (٣٢) . وقد منحت الاستقلال المالي والاداري لانشاء محطات

اكثار وتربية الدواجن وانتاجها واستيرادها وتصديرها وتوفير مصانع العلف والمذابح الالية وتشغيلها . ويديرها مجلس ادارة يضم الرئيس وستة اعضاء يتم تعيينهم بقرار اميري ليتولى السلطات اللازمة لمباشرة اعمالها وتصرفاتها . وقد منحت المؤسسة حرية ادارة شئونها وفقا للقواعد المعمول بها في المشروعات التجارية . وكان راس مال المؤسسة عند انشائها خمسة وعشرين مليون ريال دفعتها الدولة بالكامل .

كما تم انشاء ادارة متخصصة لمصايد الاسماك عام ١٩٧٨ للحفاظ على المصادر الطبيعية للثروة السمكية واعداد البرامج لسد حاجة المواطنين من لحومها وتقليص حجم الاستيراد من اللحوم كسلعة غذائية ، الا انها ربطت بوزارة الصناعة والزراعة .

و ــ المؤسسة العامة لمستشفى حمد العام :

ولم يقتصر تكوين المؤسسات العامة في قطر على القطاع الانتاجي والاقتصادي بل تعداه الى قطاع الخدمات . ففي عام ١٩٧٩ منحت الشخصية المعنوية المستقلة لمستشفى حمد العام ، وحددت اختصاصاته بتحقيق اعلى مستوى للخدمة الطبية والعلاجية (٣٣) . ويدير المؤسسة مجلس ادارة مكون من رئيس ونائب ومدير عام وعدد من الاعضاء ويتم تعيينهم جميعا بقرار من الامير .

ديوان المحاسبة والرقابة المحاسبية :

واذا كانت دولة قطر قد اولت اهتمامها بالتخطيط والتنظيم والتنسيق وانشئت الادارات واللجان المتخصصة لممارستها ، فلم تهمل الوظيفة الرابعة من وظائف العملية الادارية الحكومية وهي وظيفة الرقابة والمتابعة .

ففي عام ١٩٧٣ تم انشاء ديوان المحاسبة كجهاز مستقل يتولى مراقبة اموال الدولة وتدقيق حساباتها بما في ذلك الايرادات والمصروفات . ويتم ذلك من خلال الفحص والمراجعة والتفتيش والتصديق على المستندات والدفاتر والسجلات المالية والمحاسبية للتأكد من سلامة التصرفات والقيود الخاصة بالتحصيل والصرف لجميع الوزارات والادارات التابعة لها .

ولا يفوت رقابة الديوان سوى عمليات التعاقد في المناقصات المتعلقة بمشروعات او عقود ترتب التزامات مالية للدولة او عليها اذا ما بلغت قيمتها مائة الف ريال فأكثر .

ويقوم الديوان بابلاغ ملاحظاته على المخالفات المالية التي تسفر عنها

عمليات الفحص والمراجعة والتفتيش الى الجهات الخاضعة لرقابته ويبلغ نسخة منها الى كل من الوزير المختص ووزير المالية والبترول . وعلى الجهات المختصة ان توافي الديوان بردودها على تلك الملاحظات خلال مدة لا تجاوز الثلاثين يوما من تاريخ ابلاغها .

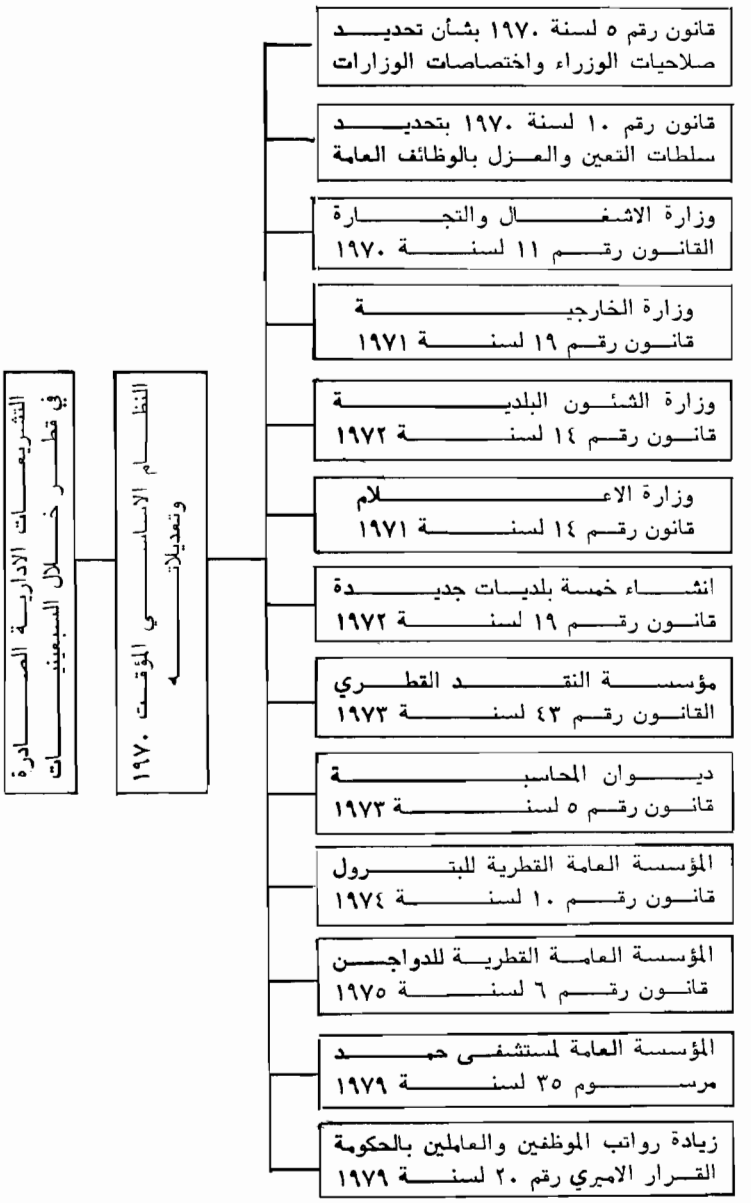

ملامح التنمية القطرية وانجازاتها خلال عقديـــن

ان نشأة الادارة العامة في أي قطر من الاقطار ليست هدفا بذاتهـــا ، وانما تأتي استجابة لظروف وحاجات يستشعرها المواطنون وتسعى السلطة الـــى تلبيتها من خلال الاجهزة والمؤسسات المتخصصة . ولقد تنبه المسؤولون في دولة قطر الى ضرورة تحقيق التنمية الشاملة على صعيد الدولة والبدء بالتخطيط لها لانقاذ البلاد من التخلف والبدائية التي ورثتها خاصة وان الموارد الطائلة التي بدأت تدر على الدولة من عوائد البترول اصبحت تحتم التحرك السريع والفعال في هذا الاتجاه .

ويمكننا ان نتلمس اهتمام المسؤولين القطريين بتحقيق التنمية من خـــلال مراجعة الوثائق والتوجيهات التي اصدرها امير الدولة في مختلف المناسبات . ففي عام ١٩٦٣ اصدر حاكم قطر بيانا ايضاحيا اطلق عليه منهاج العمل الشامل لتقدم البلاد قال فيـــه :

« ان الوقت قد حان لبدء الخطوات التخطيطية والتنظيمية لمنهاج العمـــل الشامل الذي عقدنا العزم على تنفيذه لاقامة صرح ذلك المجتمع الرفيـــع الذي نصبو اليه جميعا ، مجتمع العدالة والمساواة والنظام والانتاج » (٣٤) .

وقد اوضح هذا البيان المجالات التي يوليها الحاكم اهتماما خاصا ويعطيها الاولوية في منهجه ، اذ بدأ بالتعليم وركز على ضرورة نشره لمواجهة الاميـــــة والتخلف الحضاري الذي ورثته الدولة من عهود السيطرة الاجنبية . كما اهتـــم بالخدمات الصحية ووعد بتوفير العلاج المجاني في الداخل والخارج لكل مـــن يستحقه من المرضى المواطنين وانتقل بعدها الى الخدمات الاساسية كالمـــاء والكهرباء وتوفير السكن ومكافحة البطالة وتقديم العون للمحتاجين والفقـــراء والعجزة . ولم يهمل قضايا العمل والعمال ، ولا امور التجارة والصناعة ، بل أعطى بعض الوعود لتطويرها كما ذكر بعض الانجازات التي تحققت من اجلها .

منهجية التنمية المتدرجة والمتأنية :

ان انتقال المجتمعات البدائية والبدوية بوجه عام الى حالة التحضـــــر والتمدن عملية ليست سهلة او يسيرة ، وهي لا تتم بيوم وليلة ولا يمكن ان تتحقق بدون تخطيط وتنظيم وتوعية . فنمط العيش في الحياة الريفية والصحراوية يفرس الكثير من العادات والتقاليد والروابط المجتمعية التي يتعذر تجاهلها حتى عنـــد التعامل مع ديناميكيات التغيير الاجتماعي او التحول من البداوة الى الحضارة . كما ان خلق البيئة المتحضرة هو الاخر يستلزم العديد من الخدمات والتكوينـــات

والاطر البنائية المهدة لها . فكيف يمكن لادارة ناشئة وحديثة العهـــد ان تنهض بمثل هذه المسؤوليات الثقيلة وتتصدى لمشاكل التنمية الشاملة فتبني نفسها وتبني الحياة المتحضرة لابنائها في آن واحد ؟ كيف لها أن تتوجه لبـــناء المدارس والمستشفيات والطرق والجسور والدور السكنية وتقدم الماء والكهربـــاء وبقية الخدمات الاساسية اللازمة للرفاه والتقدم اضافة الى ادارتها للاقتصاد الوطني بما في ذلك الثروة البترولية ؟

ان السبيل امام كل هذه المسئوليات كما وجدها المسؤولون في قطـــر هو اعتماد منهجية التنمية المتأنية والمتدرجة . وتتضح منطلقات هذه المنهجية من خلال التطبيقات العملية التي شهدتها قطر خلال العقدين المنصرمين كما عبر عنها امير الدولة في اكثر من مناسبة ، ونكتفي هنا باقتباس هذا النص الذي ورد في احدى خطبه عام ١٩٧٦ :

« ان تجارب الامم في الماضي والحاضر تعلمنا ان السبيل القويم لتنظيـم المسؤوليات والحقوق العامة هو التدرج المناسب ، عملا بسنة التطور المتأني ، الذي يكفل السلامة ، ويقي من مغبة الطفرة ونتائجها الضارة بالمصالح الدولية العليا . كما تعلمنا بأن النظام السياسي الصالح في أي دولة ليس هو ذلك الذي يتميز نظريا بمظهر المحاسن والمناقب ، ولكنه ذلك الذي تتطلبه الحاجة ، وتهضمه الطاقة ، وتتوطد اركانه بالممارسة والاختبار ، ويتحقق معـــه الاستقـــرار والازدهار ...

وبدءا من هذا المنطلق فان دولتنا تدين بضرورة تقدير الحاجات وتقييـم الامكانات ، ايمانا منها بوجوب التعامل مع الواقع ، واقامة صرح التنظيم العام على اساسه لا على اساس الانظمة التي ادت اليها احوال تختلف تماما عـن احوالنا وتجاربنا ومراحل لم نمر بها . وتأسيسا على ذلك فان بناءنا سيتم عبر الخطوات المرحلية الملائمة لظروفنا الواقعية » (٣٥) .

وما تزال دولة قطر تتبع هذا المنهج التنموي المتأني والمتدرج حتى يومنا هذا ، وقد اكده امير الدولة في اخر خطاب له القاه عام ١٩٧٩ .

وقد اثرنا هنا ان نستعرض بعض ما حققته دولة قطر خلال العقديـن الاخيرين لنرى ما تمت ترجمته من منطلقات واهتمامات تضمنها منهاج العمـل مستعينين بالارقام والاحصائيات التي تعكس حجم المنجزات المتحققة فعلا .

ادارة التربية والتعليم امام مشكلة الجهل :

يتمتع جميع القطريين اليوم بحق التعليم ومواصلة الدراسة لجميع المراحل بصورة متساوية ومن دون مقابل ، وترجع بداية التعليم في هذه الدولة الى عام ١٩٥٢ عندما انشئت اول مدرسة ابتدائية للبنين ضمت ٢٤٠ طالبا . ثم انشئت اول مدرسة ابتدائية للبنات عام ١٩٥٥ ضمت ٥٠ طالبة ، فكانت هاتان المدرستان نقطة البدء في التعليم الرسمي بشكله الحديث بعد ان ظلت الطريقة التقليدية وهي التعليم من خلال الكتاتيب هي المعول عليها لتعليم قراءة القرآن وحفظه . ثم بدأت قطر تستعين بالمعلمين العرب لنشر المدارس وتعليم ابنائها وبناتها مما دفعها الى تكوين وزارة للمعارف عام ١٩٥٧ وهي اول وزارة تشكل في قطر قبل نيلها للاستقلال او تشكيل مجلس للوزراء .

ومنذ ذلك الحين بدأت قطر تسعى سعيا حثيثا في تطوير تعليمها كما ونوعا، حتى اصبح عدد طلابها من البنين والبنات عام ١٩٧٩ مايقرب من ٣٦ الف طالب وطالبة . والذي يبعث على التفاؤل هو تقارب نسبة البنين الى البنات من المتعلمين اذ تشير الاحصائيات الى ان نسبة الطالبات من العدد الاجمالي تصل الى ٤٩٪ منهم . ويتوزع هؤلاء على ١٣٨ مدرسة تعم المدن والقرى ، منها ٦٨ مدرسة للبنات ولمختلف مراحل التعليم وفروعه ابتداء من رياض الاطفال الى المدارس الابتدائية والاعدادية والثانوية الى المدارس التجارية والصناعية ودور المعلمين والمعلمات حتى التعليم الجامعي الذي بدأ بفتح كلية للتربية عام ١٩٧٤ وانتهى عام ١٩٧٨ بتكوين جامعة قطر المشتملة على خمس كليات متنوعة .

ويتمتع الدارسون في قطر بكل امتيازات التعليم المجاني اضافة الى توفير خدمات النقل والمواصلات من البيت للمدرسة وتزويدهم بالكتب والقرطاسية الكافية للعام الدراسي وبالملابس والادوات الرياضية والكشفية وتوفير السكن الداخلي لطلاب القرى والارياف . بل لقد سعت وزارة التربية والتعليم منذ مطلع السبعينيات الى تخصيص رواتب شهرية لطلاب دار المعلمين والصناعة والمعهد الديني والتجارة تتراوح بين ثلاثمئة والف ريال شهريا .

وتشجيعا للطلاب القطريين للالتحاق بالقسم العلمي ، خصصت لهم رواتب شهرية بمبلغ ٥٠٠ ريال تدفع لطلبة الصف الثاني الثانوي و ٥٥٠ ريال شهريا لطلبة الصف الثالث الثانوي . أما طلبة جامعة قطر الذين وصل عددهم عام ١٩٧٩ الى ١٢٥٠ طالبا وطالبة فتدفع لهم رواتب شهرية تتراوح بين ٦٠٠ الى ٨٢٥ ريالا تقريبا . ويتمتع اغلب طلبة المدارس برحلات علمية وثقافية الى البلدان العربية والاجنبية خلال العطل الصيفية وعلى نفقة الدولة .

ولا شك ان مثل هذه الخدمات والتسهيلات والحوافز التي تقدمها دولة قطر للمتعلمين تعد نادرة او فريدة ، ولكن الذي يفسر هذا التميز هو ندرة السكان وضخامة الموارد وحاجة الدولة الى تأهيل مواطنيها لادارة المؤسسات الهامة التي يدير اغلبها حاليا الوافدون من العرب والاجانب .

ولا تقف دولة قطر في حدود التعليم داخل الدولة ولكنها بدأت بارسال طلبتها للخارج ضمن بعثات علمية ينظمها قانون خاص (٣٦) . كما شكلت لجنة وطنية للتخطيط للبعثات الدراسية الجامعية والعليا ولاعداد القطريين المؤهلين دراسيا لشغل الوظائف في القطاعين العام والخاص (٣٧) . ويبلغ عدد المبعوثين القطريين للجامعات العربية والاجنبية ١٢١٦ مبعوثا وذلك في عام ١٩٧٩ يواصل ٨٠ دارسا منهم الدراسات العليا بمختلف الفروع الانسانية والعلمية .

وقد اولت دولة قطر اهتماما خاصا بالتدريب اثناء الخدمة في الداخل والخارج ، فانشأت معهدا لتدريب اللغات ومعهدا للادارة العامة ، كما اهتمت بالتعليم الخاص وبالتعليم الاهلي وبمحو الامية وتعليم الكبار . وبذلك استطاعت ان تواكب مسيرة التقدم التعليمي وتنوع برامجها التربوية رغم حداثة نظامها التربوي والتعليمي قياسا بالدول العربية الاخرى .

والجدول ادناه يوضح تطور الميزانية القطرية المخصصة للتربية والتلعيم خلال السنوات العشرين الاخيرة ، كما يوضح نمو اعداد الدارسين واعداد المدارس خلال نفس الفترة الزمنية .

السنة	الميزانية بالريال القطري	عدد المدارس بنين وبنات	عدد الطلاب والطالبات
١٩٦٠	٢٥٨٨١٤٢٩	٣٨	٤٦٦٧
١٩٦١	٢٧٧٩٠٦٠٠	٦٠	٥٩٦٥
١٩٦٢	٢٦٣٥٤٤٩٠	٦٧	٧٠٥٧
١٩٦٣	٢٦٠٥٩٠٨٢	٧٥	٨٠٦٨
١٩٦٤	٢٧٤٩٨٤٠٣	٧٧	٩٥٢٦
١٩٦٥	٣٥٠٩٦٢٥٣	٧٨	١٠٨٥٣
١٩٦٦	٣٣٩٨٦٤٢٦	٨٠	١٢٧١٧
١٩٦٧	٣١٣٩٣٨٠٦	٨٠	١٣٧٠٦
١٩٦٨	٣٥٢٦٨٠٠٣	٨٢	١٤٣٣٦
١٩٦٩	٤٢٥٣٤٠٣٢	٨٤	١٥٦٥٢

١٩٧٠	٤٤٨٢٨٩٥٠	٨٧	١٧٢٢٣
١٩٧١	٥١٠٨٠٦٢٨	٨٥	١٨٥٣١
١٩٧٢	٦٨٣٦٩٥٢٠	٨٩	٢٠٩٧٩
١٩٧٣	٩٤٧٦٨٠٢٤	٩٣	٢٣٣٩٢
١٩٧٤	١٠٨٩٢٨٥٦٤	٩٥	٢٥٤٧٥
١٩٧٥	١٩٥٤٨٨٢١٢	٩٧	٢٧٨٠٩
١٩٧٦	٢٧١٨٠٦٢٣٠	١١٨	٢٩٩٤٢
١٩٧٧	٣٨٩٩٤٣٤٠٠	١٢٣	٣٢٣٨٧
١٩٧٨	٤٨٩٠٧٠٥٠٠	١٢٢	٣٣٨٩٣
١٩٧٩	٥٤٦٧٨٨٤٠٠	١٣٨	٣٥٦٦٠

المصدر : تم اعداد هذه الاحصائية من المعلومات الواردة في التقرير السنوي لوزارة التربية والتعليم القطرية ١٩٧٩ .

ادارة الصحة العامة امام مشكلة المرض :

واذا كان الجهل المطبق الذي خيم على القطريين لاعوام طويلة هو المحرك والمحفز لبرامج التعليم والتربية فان المرض ليس اقل خطرا من الجهل عليهم ولم يكن اكثر رحمة او شفقة بهم ، فطالما اخذ منهم الكثير رغم قلة عددهم. ولقد اولت الدولة اهتماما خاصا بالتصدي للامراض ، فأعلنت عن مسؤوليتها الكاملة عن العلاج الطبي على نفقتها في الداخل او في الخارج عند عدم توافره داخليا لبعض المرضى ولجميع المواطنين المستحقين له .

وقد نظمت الدولة عملية مزاولة مهنة الطب بكل فروعه ووضعت الشروط والمواصفات التي ينبغي توافرها بالاطباء وبالعيادات الطبية العاملة بالدولة واعطت للدائرة الطبية ثم لوزارة الصحة فيما بعد صلاحية النظر بمنح رخص الممارسة . كما حددت الاجراءات والالتزامات التي تقع على عاتق الاطباء عند تعاملهم مع المرضى ، وبخاصة المصابون منهم بالامراض المعدية (٣٨) .

كما نظمت حق المواطنين في السفر الى الخارج لاغراض العلاج من الامراض التي يتعذر معالجتها بالداخل وفقا لتقارير اللجان الطبية المختصة او استدعاء الاطباء الاجانب لمعالجة المواطنين بالداخل . فأقرت مسؤولية الدولة في تحمل اجور سفر المريض مع مرافقه ذهابا وايابا مع تحمل مصاريف العلاج ودفع النفقات اليومية والمصاريف النثرية وثمن الدواء . واعتبرت فترة علاج الموظف بالخارج كأنها أيام عمل ولا تدخل في حساب اجازاته المستحقة (٣٩) .

اما بالنسبة للعلاج الطبي في الداخل فقد تحملت الدولة نفقات علاج جميع

القطريين وكذلك الموظفين العاملين لديها وافراد اسرهم المقيمين معهم في قطر مجانا وفي جميع عياداتها ومستشفياتها الحكومية بينما وضعت بعض الرسوم على المرضى من غير القطريين او الموظفين عند مراجعتهم للمستشفيات الحكومية لغرض العلاج (٤٠) .

والى جانب اهتمامها بالعلاج فقد اهتمت الادارة الصحية القطرية بالاجراءات الوقائية ووضعت تشريعا خاصا بشأن الاحتياجات الصحية للوقاية من الامراض المعدية (٤١) . كما اهتمت بمراقبة الاغذية المعدة للاستهلاك الادمي (٤٢) . وناطت بالبلديات والادارات المحلية مسؤولية ضمان المستوى الصحي اللائق عند أجازة المرافق العامة والمطاعم والفنادق والمحلات المأهولة بالسكان .

ومما يبرز اهتمام الدولة في تقديم الخدمات الصحية لمواطنيها انشاؤها للمجلس المركزي للشئون الطبية والصحية عام ١٩٧٧ ليلحق بوزارة الصحة وليضم عددا من المختصين العاملين في قطر اضافة الى عدد من الاعضاء من مجلس الصحة الدانماركي ومن الجامعات الفرنسية والجامعات الايرلندية ومن المؤسسة الجامعية الامريكية . وقد نيطت بهذا المجلس صلاحية رسم السياسة الصحية العامة ووضع خطة شاملة لرفع مستوى الخدمة الطبية والصحية وليعمل كمجلس استشاري لوزير الصحة (٤٣) .

ويعتبر توجه الدولة نحو منح الشخصية الاعتبارية لبعض المستشفيات الحكومية لتعمل كمؤسسة عامة على غرار ما تم بالنسبة لمستشفى حمد عام ١٩٧٩ تعبيرا اخر عن هذا الاهتمام ، وذلك لضمان مستوى جيد من الخدمات الصحية داخل الدولة بما تضمنه الادارة اللامركزية من مرونة وفعالية في تسيير امورها وتقديم خدماتها (٤٤) .

ادارة التنمية الاجتماعية امام مشكلة الفقر والسكن :

ولمواجهة المشكلة الرئيسية الثالثة المتمثلة بالفقر والعوز والحرمان بادرت اجهزة الادارة العامة باتخاذ المواقف العلاجية التي يمكن من خلالها تخفيف الاثار السلبية لاخطبوط الفقر الذي يفقد الانسان كرامته وغالبا ما يعرضه للضياع والانحراف ثم الشقاء . فأصدرت عام ١٩٦٣ قانون الضمان الاجتماعي (٤٥) ، الذي حددت بموجبه معاشات شهرية منتظمة للارامل والمطلقات والايتام وللاشخاص العاجزين عن العمل ولمن بلغوا سن الشيخوخة وممن لا عائل لهن او لهم . وقد كلفت دائرة العمل والشئون الاجتماعية في حينه بوضع الاسس والاجراءات التي يتم بموجبها تنظيم الصرف . وقد حدد معاش المستحق لهذا

الضمان والمشمولين له انذاك بخمسين روبية قطرية شهريا يضاف اليه مبلغ خمسين روبية لكل من الاولاد القصر ان وجدوا . ثم اعيد النظـر في هـذه المعاشات في عام ١٩٧١ وفي عام ١٩٧٢ وفي عام ١٩٧٥ (٤٦) حيث اصبحت ٣٠٠ ريال قطري يضاف اليها تسعون ريالا لكل ولد . واخيرا تم رفع هـذه المعاشات عام ١٩٧٩ لتتماشى مع الغلاء المستمر ولتسهم في تحسين اوضاع المحتاجين ، لذا اصبحت ٥٠٠ ريال شهريا يضاف اليها ١٢٠ ريال لكل ولد . كما رفعت الاعانات المخصصة لطلاب المدارس القطريين الى ٢١٠ ريال لطلبـة المرحلة الثانوية و ١٦٥ ريال لطلبة المرحلة المتوسطة و ١٢٠ ريال لطلبة المرحلة الابتدائية (٤٧) .

ولم تقف الجهود الرسمية عند حد الاجراءات العلاجية بل وفرت للعاطلين وللمعوقـين فـرص العمل والاشتغـال وقامت بتأهيـل بعض الفئات التي كانت تنقصها المهارات والخبرات بسبب الجهل او المرض او العجز الجزئي . ووضعت البرامج الاجتماعية لتوعية الاسر وحل المشاكل المتسببة في الطلاق والتشرد والانحراف .

ومن ناحية اخرى فقد تصدت لمشكلة السكن وتفاعلت مع شكوى ذوي الدخل المحدود من غلاء الايجارات فأصدرت عام ١٩٦٤ قانونا خاصا ينظم انشاء وتوزيع المساكن الشعبية على المواطنين المحتاجين (٤٨) ، وبموجبه تمنـح الحكومة للمنتفعين منه قطعة ارض ، مع قرض نقدي يتناسب وعدد افـراد الاسرة لبناء المسكن الملائم عليها ، ويتم سداد القرض خلال ٢٥ سنة عن طريق خصم اقساط منتظمة من راتب المنتفع ان كان موظفا او بأدائه مباشرة ان لم يكن موظفـا .

وقد اجاز القانون في حالة تسديد المنتفع نسبة ٧٠٪ من الاقساط اعفاءه من النسبة الباقية للتيسير عنه . كما جوز التعديل الذي ادخل عام ١٩٧٢ اعفاء المنتفع من ٤٠٪ من اقساط قرضه قبل تأدية اي قسط منها ان كانت ظروفـه المادية تبرر ذلك . وقد أصدر امير دولة قطر قانونا خاصا اعفى بموجبه المواطنين المنتفعين من نظام المساكن الشعبية الذين لم يتموا سداد القروض التي منحت لهم من سدادما تبقى من تلك القروض (٤٩) .

والى جانب البرامج الرسمية المتعددة في مجال التنمية الاجتماعية التـي تبذلها الدولة ومؤسساتها ، اعطت الفرصة للجمعيات الخيرية والاجتماعيـة والتعاونية ذات النفع العام لتقديم المساعدات والتسهيلات اللازمة لرفع مستوى المحتاجين وذوي الدخل المحدود . وينظم قانون الجمعيات التعاونية الذي صدر

عام ١٩٧٣ وقانون الجمعيات الخيرية الذي صدر عام ١٩٧٤ هذه الانشطة المجتمعية (٥٠) . وقد تم اشهار العديد من الجمعيات التعاونية والاستهلاكية والخيرية التي لاقت نجاحا ملموسا في مجال التطبيق .

ادارة الخدمات العامة ومشاكل الماء والكهرباء والاتصال :

ولاهمية الخدمات العامة في حياة المواطنين فانها اعطيت ايضا الاسبقية في برنامج التنمية بعد خدمات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية . فبالنسبة للكهرباء سعت الدولة الى توفيرها في المدن الرئيسية وبأجور متواضعة . وهذا مادفعها الى تخفيض سعر الكيلو وات الواحد من الكهرباء من ١٦ ينا بيزة الى ست ينا بيزة (وهي العملة السائدة آنذاك) . كما خفضت سعر جالون الماء الواصل الى المساكن من ٤ ينا بيزة الى واحدة (٥١) . وفي عام ١٩٧٢ شرعت الدولة قانونا اعفت بموجبه المستهلكين من دفع الديون المستحقة عليه للسنوات السابقة كما اعفت ذوي الدخل المحدود من دفع رسوم التيار الكهربائي عن ٥٠٠ وحدة شهريا .

كما بدأت الدولة اتصالاتها بالشركة الاجنبية صاحبة الامتياز لادارة مرفق البريد منذ الستينيات وقد قامت فعلا باعطاء هذا المرفق الصبغة القطرية ، اما في مجال النقل فقد اوعزت للشركات الوطنية المساهمة بتحمل مسئولية ادارته لما عرف لها من كفاءة في هذا المجال . ففي عام ١٩٦٣ رخصت بتكوين شركة قطر الوطنية ومنحتها امتياز النقل البحري واعمال وكالات البواخر للملاحة والنقليات (٥٢) . وفي عام ١٩٦٤ رخصت الدولة لشركة طيران قطر النقل والشحن الجوي من دون ان ترتب لهذه الشركة أي احتكار او امتياز في هذا القطاع (٥٣) .

ولتلافي المشاكل الناجمة عن تداخل عمل الجهات الادارية المتعددة المسؤولة عن الخدمات العامة اقدمت دولة قطر على تكوين لجنة وزارية للتنسيق بين هذه الجهات تضم وزير الكهرباء والماء ووزير الشئون البلدية ووزير الاشغال العامة ووزير المواصلات والنقل . ومهمتها ــ كما ذكر ــ التنسيق ووضع برامج عمل مشتركة تكفل تلافي التضارب والازدواجية عند مباشرة هذه الوزارات لاختصاصاتها . وقد خولت اللجنة دعوة من ترى حضوره من وكلاء ومديرين وخبراء للاستعانة بهم في اداء مهامها (٥٤) .

وحماية للمنشآت الكهربائية والمائية العامة اصدرت الدولة تشريعا الزمت فيه كل الجهات التي تقوم بأي عمل من أعمال الانشاء او الحفر او التمديد او

التعلية داخل المناطق المزودة بمنشآت كهربائية او مائية عامة ان تخطر الوزارة المختصة بكتاب ترفق معه الخرائط والمستندات المبينة لموقع العمل . كما تراجع وزارة المواصلات والنقل ان كانت الاعمال المطلوبة تقع داخل مناطق مزودة بمنشآت للبرق والهاتف ، وقد وضعت الضوابط الاجرائية بهذا الشأن وحددت العقوبات لمن يخالف ذلك (٥٥) .

وبالنسبة للطرق والمواصلات فقد اقامت وزارة الاشغال العامة شبكة ضخمة من الطرق لربط العاصمة بجميع المدن والقرى بالدولة كما وفرت وزارة المواصلات والنقل كل التسهيلات اللازمة في الموانى الجوية والبحرية ونظمت شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية . ففي عام ١٩٧٨ اضافت سبعة الاف خط هاتف جديد والفي دائرة هاتفية لتربط الدوحة بالمدن الاخرى . وافتتحت عام ١٩٧٦ المحطة الارضية للاقمار الصناعية وبدالة التليكس الاوتوماتيكية بسعة ٦٠٠ مشترك و ٨٠ خط اتصال عالميا (٥٦) .

ادارة التنمية الاقتصادية وريادة القطاع الخاص :

آمنت القيادة السياسية بدولة قطر منذ قيامها بقناعات منهجية معينة اتخذتها منطلقا لجهودها التنموية ، ومن هذه القناعات التي سبق ان اشرنا اليها ، ايمانها بمنهجية التنمية المتأنية والمتدرجة . كما اعطت الاولوية في برنامجها للخدمات التعليمية والصحية وتوفير السكن وخدمات الماء والكهرباء لما لهذه الخدمات من اهمية في توفير العيش المريح للمواطنين ، ولدورها المباشر في تحقيق التنمية التي تعتبر عماد التنمية الشاملة وهدفها .

واضافة الى ما تقدم فان دولة قطر تؤمن بدور القطاع الخاص وباهميته البالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية ، بل انها تعتبر الشركات المساهمة الخاصة بمثابة العمود الفقري للحياة الاقتصادية وانها محور الثروة المالية وركيزة الصناعة وقاعدة التجارة وادارة الاستثمار والادخار المفضلة (٥٧) .

وليس غريبا ان تبادر قطر الى اصدار اول قانون اقتصادي عام ١٩٦١ بشأن تكوين الشركات المساهمة وتنظيمها (٥٨) ، اذ يجوز هذا القانون مشاركة القطريين لشركاء اجانب اذا دعت الحاجة الى استثمار راس مال اجنبي او خبرة اجنبية على الا تقل نسبة راس مال القطريين من الشركاء عن ٥١ ٪ من اجمالي راس المال . وقد تترك للشركات المساهمة حرية العمل في جميع القطاعات الاقتصادية على اختلافها ومن دون اي استثناء .

وانسجاما مع موقف الدولة من الاعتماد الكلي والكبير على القطاع الخاص

في العديد من المجالات فقد اعفت شركات المساهمة القطـــرية من الضرائب المستحقة على حساب ارباحها السنوية طالمـــا ان الغرض من تكوينها هو دعم الاقتصاد الوطني وتنميته سواء كان ذلك عن طريق الصناعة او الزراعة او التجارة او التعدين او انشاء القناطر او الكباري او طرق المواصلات او الفنادق او استصلاح الاراضي البور ولمدة السنوات الخمس الاولى من انشائها (٥٩) .

وقد شهدت قطر تأسيس العديد من الشركات المساهمة الكبيرة التـــي رخصت بمزاولة النشاط الانتاجي والتأميني والمصرفي خلال العقديـــن الماضيين الى شركات النقل والطيران وشركات المقاولات والتسويق .

المشروعات الصناعية :

١ ـــ شركة توزيع البترول الوطنية : انشئت عام ١٩٦٨ لتتولى التوزيع المحلي وتكرير المنتجات البترولية ، ولها مصفاتان للزيت تبلغ طاقة الاولى ٦٨٠ برميل يوميا وطاقة الثانية ٦٢٠٠ برميل يوميا تقوم بتقطيرها من البترول الخام ، ويغطي انتاجها نسبة كبيرة من احتياجات البلاد .

٢ ـــ شركة قطر الوطنية لصناعة الاسمنت : انشئت عام ١٩٦٥ كشركة مختلطة يملك المواطنون القطريون ٦٠٪ من رأسمالها وتملك الحكومة ٤٠٪ . وقد قدر اجمالي انتاجها عام ١٩٧٧ بـــ ١٧٨ الف طن . ولها معامل لانتاج الاسمنت البورتلاندي والاسمنت المقاوم .

٣ ـــ شركة قطر للاسمدة الكيماوية : تأسست عام ١٩٦٩ لتقوم باستثمار الغاز الطبيعي المنتج من حقول الزيت في دخان وقد بلغ رأسمالها ٩٣ مليون ريال قطري ، وقدر انتاجها عام ١٩٧٧ بحوالي ٢٩٤ الف طن من الامونيا واليوريا .

٤ ـــ مصنع الغاز السائل : وقد بدأ انتاجه الفعلي عام ١٩٧٥ وتبلغ طاقتـــه الانتاجية حوالي ٨٠٠ الف طن سنويا .

٥ ـــ مشروع توليد الكهرباء وتقطير المياه : ويعتمد المشروع في توليده للكهرباء على استعمال الغاز الطبيعي المصاحب للزيت الخام حيث ينقله من حقول دخان بواسطة الانابيب ، وقد قدر اجمالي القوة الكهربائية المنتجة عام ١٩٧٧ حوالي ١٠١١ مليون كيلوات . أما المياه المحلاة فقد بلغت عام ١٩٧٧ حوالي ٤٥٤٤ مليون جالون من مياه البحر برأس ابو عبود .

٦ ــ شركة مطاحن الدقيق القطرية : وتأسست عام ١٩٦٩ وبدأت انتاجها عام ١٩٧٢ وهي مجهزة بمخازن تستوعب ٨ الاف طن وطاقتها الانتاجية اليومية ٥٠ طن دقيق . وقد بلغ انتاجها عام ١٩٧٧ حوالي ١٧٦٦٥ طن طحين .

٧ ــ شركة قطر الوطنية لصيد الاسماك : وتأسست عام ١٩٦٦ وهي مختلطة تسهم الحكومة بنسبة ٦٠٪ من رأسمالها وتسهم شركة «رس جروب» بنسبة ٤٠٪ وتقوم بصيد الجمبري وتجميده وتصديره للخارج . وبلغ اجمالي انتاجها عام ١٩٧٧ حوالي ٥٧٢ طن جمبري .

المشروعات التجارية :

لقد فتحت دولة قطر ابوابها امام رؤوس الاموال الوطنية والاجنبية للاشتغال في الصناعة والتجارة والخدمات ، وكان لذلك اثره في رواج السوق وتنشيط حركة الاقتصاد . وقد بلغ اجمالي رؤوس الاموال المستثمرة في التجارة والصناعة والخدمات عام ١٩٧٧ مبلغ ٦٤١٦ مليون ريال قطري ، ويبلغ مجموع الاستثمارات المتعلقة بقطاع النفط من ذلك الاجمالي ٢ر٦٣٤٠ مليون ريال .

وتشير الاحصائيات المتوافرة ان عدد المشتغلين بالتجارة والصناعة بلغ عام ١٩٧٧ الى ما يزيد على خمسة الاف تاجر ، منهم ٦٢٪ يعملون افرادا والبقية من خلال الشركات . وبلغت نسبة القطريين الافراد ٣٦٪ من الاجمالي للتجار الافـــراد ، وبلغت نسبة الشركات القطرية ٥٠٪ من مجموع الشركات التجارية، وبذلك يكون عدد التجار الاجانب افرادا وشركات ما يزيد على ٤٤٪ من الاجمالي العام للمشتغلين للتجارة في قطر . وهذا يعني ان قطاع التجارة يقع بأسره بأيدي القطاع الخاص ، وان غالبيته بأيدي الشركات الاجنبية . ففي عام ١٩٧٧ بلغ عدد الوكالات التجارية الاجنبية ١٦٤٦ وكالة ، ويبلغ عدد الوكالات العربية منها ٤٦ وكالة فقط .

والجدول التالي يوضح توزيع عدد المشتغلين بالتجارة حسب جنسياتهم

توزيع عدد المشتغلين بالتجارة حسب جنسياتهم

السنـــة	١٩٧٧		
الجنسيـــة	تجار أفراد	شركات تجارية	المجموع
قطـــري	١١٠٤	١٨٧٤	٢٩٧٨
ايـــراني	٦٣٣	١١٥٥	١٧٨٨
باكستـــاني	٧٠٢	١٨٤	٨٨٦
هنـــدي	٣٦٠	١٦٧	٥٢٧
فلسطيـــني	٨٠	٧٢	١٥٢
لبنـــاني	١٦	٣٧	٥٣
بحريـــني	٨	٢٧	٣٥
سعـــودي	١٨	١٨	٣٦
أمـارات وعمـان	٤١	٣١	٧٢
جنسيـات أخـرى	١٤١	١٤٨	٢٨٩
المجمـــوع	٣١٠٣	٣٧١٣	٦٨١٦
نسبة القطريين الى المجمـــوع	٣٦ ٪	٥٠ ٪	٤٤ ٪

المصدر : العرض الاقتصادي لعامي ١٩٧٧/٧٦ نشرة وزارة الاقتصاد والتجارة ١٩٧٨ .

العاملون في القطاع الخاص :

وقد بلـغ عدد العاملين في مؤسسات القطـاع الخاص العاملة في قطـر عام ١٩٧٧ ما مجموعه ٣٠١٢٨ عاملا منهم ١٥٢٩ قطريا فقط والبقية الباقية منهم من جنسيات مختلفة

والجدول أدناه يوضح توزيعهم على القطاعات وحسب جنسياتهم :

الجنسيـة	قطـاع النفط	قطـاع البنـوك والتأمين	قطـاع الأنشاءات	قطـاع الصناعة والخدمات	قطـاع التجارة	قطـاع الطباعة والنشر	قطـاع الفنادق والمطاعم	المجموع
قطـــري	١٠٤١	١٢	٧٤	٣٢٨	٦٥	٤	٥	١٥٢٩

الأمارات العربية المتحدة	٣	١	٢	٣	٣	–	–	١٢
كويتي	٣	–	–	١	–	–	–	٤
بحريني	٣	٤	٩	٢١	٥	–	٢	٤٤
عماني	١٤	٤	٩	٣٧	٤	–	–	٦٨
يمني	١٠	٣٠	٥٥	٣٤	٤٨	–	١	١٧٨
سعودي	١٦	١	٦	٢٩	٢١	٢	–	٧٥
سوري	٢	٤	٥٦	٥	١٥	١	١	٨٤
عراقي	–	١٦	٩	١١	٣	–	–	٣٩
فلسطيني	٥٥	٥٨	٢٤٣	٧٠	٢١٩	١١	٤	٦٨٧
أردني	٥٧	٨٩	١٤٥	٥١	١٠٧	٦	٣	٤٧٦
لبناني	١٢	٢١	٣٣١	٦٤	٩١	١	١	٥٢١
مصري	٢	٣٦	٢٠٩٤	٥٧٨	٩٧٥	١١٦	٦٧	٣٨٦٨
سوداني	–	–	٣٨	٨	٢٢	–	–	٦٨
رعايا الدول العربية الأخرى	٣٦	٤	٢٥	٣٩	٣٢	–	١	١٣٧
ايراني	٤٦	٦٥	١٠٥٠	٤٤٠	٥٤٠	٢٨	٦٦	٢٢٣٥
هندي	٢٥٤	٢٩٩	٢٣٦١	١٠٩٣	١٣٤٩	١٠٥	٦١٣	٦٠٦٤
باكستاني	١٠٤	١٨١	٨٣٥٧	١٣٣١	١٩٩٤	٥٩	٦٥	١٢٠٩٠
انجليزي	١٤٣	٣٠	١٥٩	٩٦	١١٥	١	١٧	٥٦١
أمريكي	٢٥	٦	٩١	١	١٣	–	١	١٣٧
باقي دول أوربا	٨٦	٢	٥٧	٥١	٥١	–	٨	٢٥٥
باقي دول أفريقيا	–	–	٢	٢	٢	–	–	٦
باقي دول آسيا	٢	٩	٢٤٦	٣٨٠	١٢٤	–	١٠٨	٨٦٢
دول امريكا اللاتينية	٣	–	–	–	٢	–	–	٥
جنسيات أخرى	–	١	٩٩	٤	١٨	–	–	١٢٢
المجموع	١٩٣٥	٩٠٠	١٥٦٣٨	٤٦٧٧	٥٨١٨	٣٣٤	٩٥٦	٣٠١٢٨

وهنـاك عدد (٢٧٧٢) عاملا لم يكن بالامكان تصنيف جنسياتهـم

المصدر : وزارة الاقتصاد والتجارة : القطرية : العرض الاقتصادي لعام ٧٧/٧٦ ص ١٥٩ .

حجم الايرادات والمصروفات الحكومية :

يرتفع حجم الواردات لدولة قطر منذ الستينيات وحتى الان بصورة تدريجية حتى وصل عام ١٩٧٧ حوالي ٤٨٥٠ مليون ريال قطري . وتأتي مجموعة دول اوروبا الغربية على راس القائمة للدول المصدرة لقطر ، اذ تبلغ نسبة الواردات منها ٤٥٪ من اجمالي الواردات . وتأتي اليابان وحدها في مقدمة الدول المصدرة لقطر اذ بلغ حجم الواردات منها عام ١٩٧٧ ما يقرب من ٢٨٪ من اجمالي الواردات ، تليها المملكة المتحدة التي تكون الواردات منها ما يقرب من ١٩٪ من الاجمالي .

وتعتبر المكائن والمعدات في مقدمة السلع المستوردة اذ تكون ٤٥٪ من قيمة اجمالي الواردات ، تليها المنتجات الصناعية التي تكون ٣ر١٧٪ ، ثم وسائل النقل التي تكون ٧ر١١٪ ، وبعدها المواد الغذائية التي تكون ١ر٨٪ من اجمالي الواردات .

بينما انخفضت صادرات قطر من غير النفط في السنوات الاخيرة وهي على الاغلب في تناقص . ففي عام ١٩٧٧ بلغت صادراتها ١٤٤ مليون ريال قطري في حين كانت عام ١٩٧٦ حوالي ٢٨٧ مليون ريال . وتأتي الامونيا واليوريا في مقدمة الصادرات ويليها الجمبري . غير انها عادت الى الارتفاع عام ١٩٧٨ فوصلت الى ٣١٣ مليون ريال قطري (٦٠) .

وتشير الاحصائيات المتوافرة عن ميزانية النفقات الحكومية لعام ١٩٧٦ الى انها بلغت ٩ر٢٠٩٧ مليون ريال ، ارتفعت عام ١٩٧٧ الى ١ر٣٠٧٦ مليون ريال ، خصصت لقطاع التربية والتعليم منها عام ١٩٧٧ ما يقرب من ٩٠ مليون ريال ، ولقطاع الصناعة ٢٤٦ مليون ريال ، ولقطاع النقل والمواصلات ١٧٦ مليون ريال ، ولقطاع الكهرباء ١٠٧٥ مليون ريال ، ولقطاع الماء ٢٢٦ مليون ريال ، ولقطاع العمل والشئون الاجتماعية ١٠٧ مليون ريال ، وللاشغال العامة ٥١٣ مليون ريال (٦١) .

جدول يوضح موجزا بايرادات ومصروفات دولة قطر بملايين الريالات القطرية

السنة المالية	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
١ - **الايرادات**	٧ر٣١٩	٧ر١٣٥	٨ر٥٨٧	٨ر١٥٤	٨ر٢٢٥
ايرادات النفط	٧ر٠٥٣	٦ر٦٢٣	٨ر٠٢٠	٧ر٤٥٨	٧ر٤٢١
ايرادات غير نفطية	٢٦٦	٥١٢	٥٦٧	٦٩٦	٨٠٤
٢ - **المصروفات**	٢ر٤٦٤	٤ر٤٣٢	٥ر٤٦٩	٧ر٣١٨	٦ر٤٧٣
المصروفات الجارية	١ر٩٤٢	٣ر١٨٢	٣ر٣٧١	٤ر٢٤٢	٣ر٩٧٠
المصروفات الرأسمالية	٥٢٢	١ر٢٥٠	٢ر٠٩٨	٣ر٠٧٦	٢ر٥٠٣
٣ - **الفائض** (١-٢)	٤ر٨٥٥	٢ر٧٠٣	٣ر١١٨	٨٣٦	١ر٧٥٢

المصدر : وزارة المالية والبترول القطرية :
ونشرت ضمن التقرر السنوي الثالث لمؤسسة النقد القطري .

الاستنتاجـــــات :

من كل ما تقدم حول مسيرة التنمية الادارية والتنمية الشاملة لدولة قطر خلال العقدين الاخيرين يمكن استنتاج ما يلي :

اولا : لقد تميزت التجربة القطرية عن غيرها من تجارب الدول النامية بوجـــه عام وتجارب الدول العربية بوجه خاص بوضوح الاهداف التنموية العامة المتمثلة في تحقيق الرفاه والتقدم واقامة المجتمع المستقر والمستقل وضمان حياة آمنة وعادلة للمواطنين . وقد كان لتوافر الامكانيات والموارد البترولية ومحدودية عدد السكان الدور الايجابي في اتاحة المناخ الملائم للتنمية . فالمطالب والاحتياجات الجماهيرية يمكن مواجهتها بسهولـــة ويسر ، والضغوط المجتمعية والبيئة على الجهاز الاداري تكاد تكون في حدها الادنى . ولهذه المزايا مجتمعة اثر واضح على مسيرة التطوير والتنمية التي سارت بخطى ثابتة وباتجاه واحد مكن الدولة من ارساء الهياكل والاطر التحتية بهدوء وتؤدة وكأن قطر قد خصصت المرحلة المنصرمة من عمرها للانبثاق وبناء المؤسسات ، وانها تعد نفسها لمرحلة اخرى هـــي مرحلة الانطلاق .

ثانيا : ورغم ملاءمة الظروف البيئية و اقتصادية التي تهيأت للتجربة القطرية فان الطريق امامها لم يكن خاليا المتاعب والعقبات . فالتخلف الحضاري بكل اشكاله كان ولا يزال على ارضها ، ونقص عدد المواطنين وضعف مستوى تأهيلهم هو يحد من طموحات المخططين واصحاب القرار . كما ان اثر المتغير السياسية الداخلية والخارجية التي تعايشها قطر وهي دولة صغيرة ، تتعرض لاطماع كبيرة ، لايمكن ان يطرح جانبا . فلهذه المتغيرات اثرها حين تفكر هذه الدولة باختيار منهجيتها التنموية او تبني سياساتها الاقتصادية من بين المناهج والسياسات الفكرية والعقائدية المطروحة من حولها . وفي ضوء هذه المحددات اختارت قطر استراتيجية الانفتاح الاقتصادي ، وتبنت منهجية التأني والتدرج في التنمية .

ثالثا : ولا شك ان هذه الاستراتيجية والمنهجية قد حققت العديد من المنجزات ، وانها افلحت في ارساء قاعدة التحتية للتنمية . غير اننا لا نستطيع ان نتجاهل اثرها السلبي في ابقاء دولةقطر المتميزة دوليابغناها واستقرارها وتلاحم سكانها ، على ما هي عليه الان بعد مسيرة العقدين المنصرمين . فمهما قيل عن مكاسب التنمية وانجازاتها في مجال الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية فان الطريق امام الانسان القطري لايزال طويلا وشاقا لاقامة الادارة الفعالة والمجتمع القادر على الوقوف على قدميه . وما لم تتضاعف الجهود المبذولة من أجل تنمية الانسان في هذه الدولة ، وتتضاعف سرعة دوران عجلة التنمية الشاملة فيها فان المستقبل سوف لن يكون في صالح ابنائها رغم بعض مظاهر الرفاه والترف التي تبدو في حياة بعض الاسر القطرية .

رابعا : واذا كانت بعض الدول الصناعية المتقدمة قد تبنت منهجية الانفتاح على الخارج وسلمت القطاع الخاص قيادة زمام التنمية الاقتصادية بالداخل ، فان دولة ناشئة غنية الموارد كقطر ينبغي ان تراجع نفسها في اختيارها لمثل هذا الطريق المحفوف بالمخاطر . وبقاء الادارة العامة القطرية مجرد اداة خدمية واجرائية وابعادها عن مجالات الانتاج الصناعي والزراعي والتجاري قضية تحتاج الى مراجعة وتأمل .

الهوامش

١ ــ المادة الثانية من القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ .

٢ ــ قرار نائب الحاكم رقم ٢ لسنة ١٩٦٢ وقد ظل منصب مدير عام الحكومة قائما حتى عام ١٩٦٧ حيث الغى بالقرار رقم ٢٠ .

٣ ــ قرار نائب الحاكم رقم ٣ لسنة ١٩٦٢ بتعيين الدكتور حسن كامل المستشار القانوني للحكومة مديراً عاما للحكومة . كما كلفه الاشراف على ادارة شئون البترول . وعين السيد حكمت قدورة مديرا لادارة الشئون المالية والسيد داود فانوس وكيلا لادارة الشئون الادارية . أما السيد توماس رتشارد بوند فقد عينه مديرا لادارة الشئون الادارية .

٤ ــ يرجع بشأن استحداث هذه الدوائر للقرارات التالية التي اصدرها نائب الحاكم : قرار رقم ٤ لسنة ١٩٦٢ ، قرار رقم ٨ لسنة ١٩٦٣ ، قرار رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ ، قرار رقم ١٤ لسنة ١٩٦٤ وكذلك القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٩ والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٩ بشأن الادارتين الاخيرتين .

٥ ــ القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٣ . الجريدة الرسمية عدد ٣ لسنة ١٩٦٣ .

٦ ــ المادة ١٣ من القانون المذكور .

٧ ــ القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ نشر بالجريدة الرسمية عدد ٤ لسنة ١٩٦٣ .

٨ ــ يرجع للمرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ المنشور بالجريدة الرسمية عدد ٧ لسنة ١٩٦٨ والمرسوم بقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٩ المنشور بالجريدة الرسمية عدد ٣ لسنة ١٩٦٩ .

٩ ــ المرسوم رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ .

١٠ ــ القانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن الوظائف العامة المدنية . نشر بالجريدة الرسمية عدد ٣ لسنة ١٩٦٧ . وقد عدل بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٧ .

١١ ــ القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٧ ، بالجريدة الرسمية عدد ٨ لسنة ١٩٦٧ .

١٢ ــ قرار رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ ، بالجريدة الرسمية عدد ٨ لسنة ١٩٦٧ .

١٣ ــ انشأ المعهد بموجب القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٤ .

١٤ ــ القانون رقم ٣ لسنة ١٩٦٢ .

١٥ ــ المادة ٢٨٥ من القانون اعلاه .

١٦ ــ تم انشاء محكمة بموجب القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٢ .

١٧ ــ القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٨ .

١٨ ــ انشئت غرفة التجارة بموجب القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ . الجريدة الرسمية .

١٩ ــ القانون رقم ٣ لسنة ١٩٦٣ بشأن تنظيم اشتغال الاجانب بالتجارة والصناعة في قطر وتعديلاته .

٢٠ ــ قانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٠ بشأن تحديد صلاحيا واختصاصات الوزراء وتعديلاته .

٢١ ــ القرار الاميري رقم ١٤ لسنة ١٩٧٩ .

٢٢ ــ القرار الاميري رقم ٨ لسنة ١٩٧٩ .

٢٣ ــ قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٠ .

٢٤ ــ القانون رقم ٣ لسنة ١٩٦٣ .

٢٥ ــ قانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٢ .

٢٦ ــ ميزانية دولة قطر لعام ١٩٨٠ .

٢٧ ــ انشئت بموجب قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٢ ثم تم حلها عام ١٩٧٤ .

٢٨ ــ انشئت بموجب القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٤ .

٢٩ ــ المرسوم رقــم ٣ لسنـــة ١٩٧٩ .

٣٠ ــ انشىء بموجب القانون رقم ٣ لسنة ١٩٧٣ .

٣١ ــ انشئت المؤسسة بموجب القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٣ ، نشر بالجريدة الرسمية عدد ٣ لسنة ١٩٧٣ .

٣٢ ــ انشئت بموجب القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٥ ، نشر بالجريدة الرسمية عدد ٦ لسنة ١٩٧٥ .

٣٣ ــ تم انشاءها بالمرسوم رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٩ .

٣٤ ــ صدر في ٢٨ ابريل ١٩٦٣ ونشر بالجريدة الرسمية عدد ٣ لسنة ١٩٦٣ .

٣٥ ــ يرجع للخطاب الاميري الذي القي في دورة الانعقاد الرابعة لمجلس الشورى عام ١٩٧٦ .

٣٦ ــ يرجع الى المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ وتعديلاته .

٣٧ ــ قرار مجلس الوزراء رقم ١٧ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته .

٣٨ ــ قانون رقم ٤ لسنة ١٩٦١ بمزاولة مهنتي الطب البشري وطب الاسنان في قطر وتعديلاته .

٣٩ ــ مرسوم رقم ٣ لسنة ١٩٦٣ بشأن تنظيم العلاج الطبي في الخارج ، والقرار رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ .

TWO DECADES OF PUBLIC ADMINISTRATION AND DEVELOPMENT IN THE STATE OF QATAR

BY : DR. AMER AL-KEBEISI *

Studies relevant to public administration and management .in most of the states of the Arabian Gulf are quite scanty and sporadic. This paper aims at elucidating and reviewing the experience of Qatar in this domain despite the recency of its political independence (1971). Following an introductory section comprising basic information about its area, geography, history and economy, a detailed review of governmental organization in the sixties is constructed, including the legal authority of the ruler and his deputy, municipal administration, civil-servants and labour affairs, the chamber of commerce, the training institute for administration.....A detailed chart of public administration in Qatar during the sixties has been meticulously compiled.

In the early seventies, Qatar witnessed radical developments in the field of public administration, the construction of organization frameworks and the establishment of official institutions replacing the old type traditional system which was based on individual and tribal control. Part two of this paper delineates the successive phases of administrative building up during the last decade .The first government was formed in 1971 comprising fifteen ministries. The jurisdictions of the premier (the Amir's deputy), the cabinet and the ministers were clearly ascertained in addition to those of the governmental heirarchy. A number of economic institutions were also founded such as : Qatar Oil Corporation, the Technical Centre For Industruial Development, the Monetary Foundation.... etc.

Another section of the paper is devoted to portraying the major features of Qatari development and its achievements during the sixties seventies, particularly in the fields of education, health, social welfare and basic public services.

* He works as Under-Secretary at the Science and Administration Sciences, the University of the UAE – Al-Ain.